

لِلْحَقِّ الْمَقْتَضِ الشَّهْرَةَ

الحق والقوة

دراسة اجتماعية

بقلم

أرملة الزنات

ترجمة: سليم سعده

« اذن يجب ادماج العدل بالقوة . . . إذ أنهم لما لم يستطيعوا »
« أن يجعلوا بما هو عادل قوياً فانهم جعلوا بما هو قوي عادلاً »
« بسكال »

طبع بمطبعة المقتطف المقطع

١٩٤٦

لم يتحدثوا
لا يزعم ان الحق
يتعداهم الى المناز
بأنهم يرفعون لو
وأتباع النظريات
السلح أو غير
ولكن .
الألفاظ المجردة
حيث تسود الأ

لقد عبر الف
القوة وتارة على
أما التفسير
يجمع بين حرية
نعمل عملاً عاد
مهما . وهذا
ومكانتها السامية
ومسيلة . فكل ف
يضع حدًا لأننا
شيئًا لا يمكن ا

الفصل الاول

مقدمة

لم يتحدثوا في عصر من العصور عن الحق بأكثر مما تحدثوا عنه في وقتنا . فمن ذا الذي لا يزعم ان الحق في جانبه ؟ وليس الامر قاصراً على المحامين أو الخطباء فحسب ، ولكنه يتعداه الى المنازعات الاجتماعية كما يتجاوزهم الى الخلافات الدولية . فجميع الخصوم يصيحون بأنهم يرفعون لواء الحق ، يستضيئون بنور الحقيقة . فمنهم من ينادون بأن قضيتهم عادلة وأتباع النظريات المعارضة يتذرعون بالحق لتعزيز مطالبهم ويعتمدون في ذلك على قوة السلاح أو غيرها من وسائل الارهاب .

ولكن كم عدد الذين حللوا الفكرة التي يتمسكون بها من بين هؤلاء جميعاً ؟ ان الالفاظ المجردة أشبه بالأعلام المفضضة يعبت بها الهواء وتديرها الريح المتقلبة تبعاً حيث تسود الأهواء والغايات ..

لقد عبر الفلاسفة عن الحق بشئ المعاني وفسروه بمختلف العبارات ، فشيده تارة على القوة وتارة على المنفعة والمصلحة وتارة أخرى على المساواة والحرية . أما التفسير الأخير فهو الذي نادى به « كانت » بقوله : « كل عمل يكون عادلاً ما دام يجمع بين حرية الفرد وحرية الجماعات في ظل شريعة عامة » . وقال سبنسر مثل ذلك : « اننا نعمل عملاً عادلاً ما دامت حريتنا العملية لا تعتدي على حرية أي انسان آخر ولا تتعارض معها » . وهذا المبدأ في مساواة الحرية يرتكز بدوره على : « كرامة الكائن البشري ومكانتها السامية » ... إن كل رجل يحمل غايته في ذاته . فلا يجب أن يستغل كالألة أو يتخذ وسيلة . فكل فرد — اذا وقف على نسبة مداركه الشخصية وكيان أمثاله — يستطيع أن يضع حداً لآنايته وتمامها الى ما لا نهاية له . « إن الشهور بأن كل كائن يحمل في نفسه شيئاً لا يمكن التعبير عنه إلا لذاته ولا دلالة له إلا بنفسه » ، ذلك الشهور هو مداركنا

وكيانه (شربنهور) . اننا نتمنى مرغمين حيال كأن مثلنا كما نقف حيال أية نظرية يتعذر على علمنا ادراكها كما يتعذر علينا قياسها بتعليمنا على أننا نشعر في أعماق ضمائرنا بأن هذا الكائن مقدس لأنه ينعم بضمير مثلنا ... وهكذا فان مبدأ الكرامة الاخلاقية يقوم على القناعة والتعقل وصيانة ما للغير .

ان العيب الظاهر على هذا التفسير هو انه يرتكز على نظرية قياسية لم يرد ما يؤيد صحتها ، وقاعدة جدلية لم يدرك كنهها العالم الذي لا يرتكن الا على الملاحظة والاختبار . وكذلك المشرع ورجل الدولة لانهما لا يهتمان الا بحكم الرجال . إن تحديد مدى الانانية في ذاتها لا تسهل ملاحظته الا في المجتمعات ، والعدالة الانسانية التي تدون في الشرائع ليست رمزاً لمذهب مثالي نبيل يستطيع الافراد أن يعيشوا في كنفه فيخلعون على أمثالهم ما تملكه أيمانهم بمحض ارادتهم . ففي أي مكان قدر لنا أن نكون لا نسمع الا كلمة الحق ولا تقع أنظارنا الا على الحق . وقد أعد وهيء على قياس عقلي واعتبر وصيلة كفيلة بضمان المساواة للجميع في استعمال حريتهم .

فن ذا الذي يعبأ أو يهتم « بكرامة الكائن البشري ومكانتها السامية » ، ومن ذا الذي يفكر في احترامها ؟ لا أحد الا بعض القائلين بضرورة تهذيب الأخلاق وتقويمها من لا تصفو فكريتهم ولا تسمو الا داخل قلعتهم العاجية ، وتلك القلعة نائية عن معترك الحياة وميدان القتال . انهم يقولون لنا : « ان العدل فضيلة قبل كل شيء ، ولا بد أن يكون متأسلاً في الارادة ليتمكن تنفيذه بواسطة الشرائع . ان الواجب الاجتماعي يرجع بنا الى الواجب الشخصي » . ان الحق فكرة موجبة نحو المستقبل « . فالحق في نظر هؤلاء العلماء قائم على احترام المساواة في الحرية عند جميع الرجال وبذلك لا يكون الا فكرة كالية خاضعة قبل كل شيء للاصلاح الداخلي بواسطة نخبة مختارة من الرجال لا يأفقون الاستمتاع بلذة التأملات الفلسفية .

وا- كن الحق في وقتنا هذا ؟ ذلك الحق المنصوص عنه في قوانيننا ، وفي معاهداتنا ، ذلك الحق الذي يعيش له السواد الأعظم العوامل ، ويفرض على المفكرين المتأملين عند

ما يجرفهم دولاب
والفلاصفة الذين
من الاستسلام الى
الا شريعة من الناس
البشرية . أما الشر
عن مصلحة الجماعا
هجل : ان الأعمال
الوطنية فيتحطم كل
قوة ظافرة وحق
الذي قسم له ، ويت
قاد خطواته في ذلك
ان الحق لا يس
ولكنه يعتمد على
واختيار هذا العنصر
العاجزة عن القيام
بقوته وتنميتها .
وغرضه هو السلم ،
القتال ما بقيت الد
وأحكامها بتنفيذ
لأن تفهم الحق ليس
بأن السبب القويم
جميع الأشياء . ان

ها ما ذا التعل

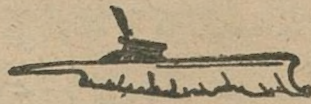
ما يحرفهم دولاب العلاقات الاجتماعية ، ذلك الحق ماذا عساه أن يكون ؟ يقول المتشرعون والفلاسفة الذين يفاخرون بالمذهب الوجودي وينادون بأن مواجهة الحقائق الصارمة خير من الاستسلام الى لذة الأحلام وان كانت في بعض الأحيان حقيقة راهنة ، ان ذلك الحق ليس الا شريعة من النحاس مصهورة في بودقة القوة . وانه ليس وليد تفكير عميق حر للارادة البشرية . أما الشرائع فهي نتيجة التطور التاريخي لأعمال السلف وبلوغها الغاية وانها تعبر عن مصلحة الجماعات المنظمة التي تؤلف منها الدولة وتنعدم حيالها مصلحة الأفراد . يقول هجل : ان الأعمال العادلة هي التي يمزج فيها روح الفرد مع روح الدولة ، وتعزز القوة الوطنية فيتحطم كل ما يعترضها أو يقف في سبيلها . فاذا ما تناولتها حركة التطور حوَّلتها الى قوة ظافرة وحق مؤكد . ففي النزاع الذي يقع بين الدول ، يتولى الوطن المختار تنفيذ الحظ الذي قسم له ، ويتحكم بمخصومه ويملي شريعته الانسانية السامية تحت الهام الروح الإلهي الذي قاد خطواته في ذلك النزاع حتى ظفر وانتصر .

ان الحق لا يستند الى أفكار ولكنه يستند الى وقائع . كما انه لا يتجه نحو المستقبل ولكنه يعتمد على الماضي ليسيطر على الحاضر . فهو القوة الكامنة في العنصر السامي المسيطر ، واختيار هذا العنصر كان نتيجة اختبارات طبيعية دقيقة لاقصاء جميع العناصر الناقصة العاجزة عن القيام بمهمتها على الوجه الأكمل ، وهذا ما يحمله على تنظيم شؤونه للاحتفاظ بقوته وتنميتها . يقول ايهريج : « ان معرفة الحق مسألة عملية بحتة . . . وان غاية الحق وغرضه هو السلم ، والوسيلة التي يتبعها الحق لضمان السلم هي القتال والحرب والقوة . وسيظل القتال ما بقيت الدنيا . وهكذا ليس القتال غريباً عن الحق ولكنه مقيد بأوثق الروابط وأحكامها بتنفيذ هذا الحق وتطبيقه . فكل حق في الحياة لم يُكتسب إلا عن طريق القتال ، لأن تفهم الحق ليس إدراكاً منطقيّاً ولكنه مجرد إدراك للقوة . ويقول هجل : « تقول بأن السبب القويم العادل يظهر الحرب ؟ وأنا أقول بأن الحرب القويمة العادلة هي التي تطهر جميع الأشياء . ان انتصار شعب هو الدليل القاطع على حقه » .

ها هما ذا التعليان وكيفية ادراكهما وجهاً لوجه . على انه اذا تبين لنا ان إحداها بعيدة

المرمى عزيزة المنال لأنها سريعة الزوال ذاتية، وإذا كانت الأخرى تثير فينا مكامن النفس بقدر ما تثير الفؤاد، فهلاً نستطيع — حيال ذلك — أن نجد في غيرهما حلاً يلائم الشعور ويرضي العقل معاً؟

ستكون دراستنا قاصرة على الحق الواقعي، ذلك الحق الذي يجد رمره في الشرائع المدونة أو في العادات الشفوية المنقولة مع ما تتطلبه من التعليل والتدليل. ولسوف تقودنا دراستنا إلى فحص العلاقات الخارجية والداخلية التي تصون المجتمعات الانسانية وتحافظ عليها سواء أكانت مع منيلائها أو مع أعضائها.



ليست مواضيع
المشروعون عندما يرغبون
« أولاً » و « ثانياً »
عن أشخاص أخلاقيين
وأعمالهم المتواصلة —
ويدلون به على فرديتهم
أن العالم الاجتماعي يتنا
بين صفحات الكتاب
ولكن ، أليست
الحى يعرف مدى نفسه
إن الظاهرة المميز
أن يحول جوهره الخ
والكيميائية تصون
حيثاً فإنه يكبر وينمو
لطبيعته وشكله . وعند
وفي الزمن . فالاحتفاء
نبتة : إن النمو يُع
وسلطة ، وهكذا فإنه
فقد يحدث —

هؤلاء المنافسين يصيب

الفصل الثاني

الحق الآلي للعلاقات الخارجية

ليست مواضيع الحقوق من المواضيع المجردة البسيطة المسخرة لذاتها كالتي يقنع بها الشرعون عندما يرغبون في تحلية مؤلفاتهم في القانون الخاص وتنسيق صفحاتها بعبارتي : « أولاً » و « ثانياً » . فتلك المواضيع تعبر اما عن أشخاص حساسين شهبانين ماملين ، واما عن أشخاص أخلاقيين لا خياليين . وهؤلاء الأشخاص يُظهرون — بفضل استمرار أغراضهم وأعمالهم المتواصلة — كياناً ، كثيراً ما يكون مزمناً ، يختلف تمام الاختلاف عن أعضائهم ويدلون به على فرديتهم الذاتية كذلك الفيلسوف الذي كان يدل بالسير على وجود الحركة . ان العالم الاجتماعي يتناولهم ببجته وهم أحياء ولا يقنع بدراساتهم كما تدرس النباتات المجففة بين صفحات الكتاب .

ولكن ، أليست الحياة مظهراً خاصاً من مظاهر النشاط ، أم هي تختلف عنه . ان الكائن الحي يعرف مدى نفسه ويقدرها بوسائل عمله وعقله .

إن الظاهرة المميزة للحياة هي الجذب ، والامتصاص ، والتحويل . فكل كائن حي يمكنه أن يحول جوهره الخاص الى عدة جواهر مختلفة تخرج به . فتلك الامتزاجات الطبيعية والكيميائية تصون الحياة وتنميتها وهي بمثابة الشرط الاسامي للحياة . وما دام الجسم حياً فإنه يكبر وينمو بفضل الغازات والسوائل والاشياء اليابسة المحيطة به ، والتي يخضعها لطبيعته وشكله . وعند ما يدرك من المراحة فانه يتولد ويتناصل وهكذا يمتد في الفضاء وفي الزمن . فلاحتمفاظ بالحياة والتعمير هما إذن نتيجة التغلب على الطبيعة المقهورة . يقول نيتشه : إن النمو يُعد جزءاً من تصور الشيء الحي . فكل شيء حي يجب أن يزيد نفوذاً وسلطة ، وهكذا فانه يبتلع القوات الغريبة .

فقد يحدث — خلال بحثه عن العناصر اللازمة لحياته — انه يلتقي بمنافسين . وان هؤلاء المنافسين يصبحون أعداء : كائنات أخرى من نفس الجنس أو من أجناس مختلفة .

فيحتذب كل واحد منهم الى نفسه المواد الضرورية له ويلقى النفاوة . وكثيراً ما تكون تلك النفاوة ضارة بمن حوله . فإذا كان عدد الجواهر الضرورية لا يعد ولا يحصى فإن الجيران يعيشون في وفاق تام مع بعضهم . اما اذا انتفى هذا الشرط فان النزاع يبدأ في الحال بين الخصوم ، خصوصاً من اشتهروا بصلابة الرأي والعناد ، سواء أكانت خصومتهم قائمة بسبب الحصول على الأغذية البسيطة التي توجد بوفرة لسد حاجيات الجميع ، أو للتغلب على جار خطر ومحقه . ان الحياة ليست سوى عمل أناني . وميل الكائن في المحافظة على كيانه هو خير تفسير — بواسطة الأنانية — لما يسمى الكائن الحي .

لم يكن للرجل الأول عدو شرٌّ من الرجل مثله ، وهو أقرب جار اليه . ففي العصور الأولى كان الرجل مرتبطاً بشريكة حياته وأبنائه بعاطفة طبيعية تعززها المصلحة . فكان يحذر الغريب ويكرهه بقدر ما كان يحذر منافسيه من الحيوانات ان لم يكن أكثر . وعند ما تعددت العائلات وازدادت عدداً وانتشاراً ، وعند ما استوطنت هذه العائلات الأرض زرعوها بأنفسهم ، بدلاً من السعي الحثيث وراء الفريسة والقتل ، وعند ما ازداد احتكاك الأفراد ببعضهم بزيادة السكان ، بدأت المنازعات بينهم ثم كثرت واشتدت بسبب المصالح ونشبت الحروب وأصبحت سجالات . واضطرت الجماعات الطبيعية الناشئة عن العائلة — سواء أكانت على هيئة عصابات أو قبائل — أن تتخذ لنفسها شكلاً حربياً أو تحافظ على وجوده ، وان تضع نظاماً أوحث به الحاجة الى القتال الذي كانت ترقبه عن كسب وفي كل لحظة . وكانت تلك الجماعات مؤلفة داخل نطاق ضيق ، ومعادية للجميع من حولها بحيث لا يوجد بينها وبين جيرانها علاقة مطلقاً . والآثار التي خلفتها لنا عهود المدن القديمة منذ نشأتها قد حملت البنا آثاراً واضحة لتلك المعاهد الأسقفية . ولقد كانوا في روما مجهولون معنى الحدود الفاصلة — على ان وضع مثل تلك الحدود كان متعذراً ومستحيلاً ، فكانوا يفصلون بين حصتين في ميراث واحد بقطعة من الأرض يطلقون عليها اسم المنطقة المحرمة . اما في المدن فكانت المساكن متباعدة فلا يجوز أن تلتصق ببعضها . وأبواب المنازل الرومانية لا يمكن أن تفتح إلا من الداخل كالأطم المحصنة .

ولم يكن مبدأ الأسرة القديمة قائماً على الذرية ولا على العطف بل ولا على الدين وإنما كان

قائماً على ضرورة الاتح
الى أسرتين في وقت واحد
صلة لها بها . ولم تكن
العائلي . ففي البدء كان
والترفضيل صائدين بين
العاجزات عن حمل الساب
واننا نجد نفس هـ

وفي المدينة نفسها . ف
القتال بين صفوف الج
العائلي يلتف حول زعم
الغريب مكاناً له بين تلك
تشريع المدينة ، و
القاضي ولكن لأحكام
الغريب نظرهم الى عد
في الدماوى . وكان هـ
يعمل به في المدينة وي
عليها اسم قانون الناس
وبعد سقوط
أوروبا الوسطى وأور
الأول . واختفى عهد
الاتفاف حول زعيم
طاعتهم له واستعباده
في الخدمة أو يعجز
من الحرية . وهكذا

فأثماً على ضرورة الاتحاد والتحالف ضد الغريب . وهكذا كان يستحيل على الفرد أن ينتمي إلى أسرتين في وقت واحد فالابن الراشد ، والفتاة المتزوجة يهجران الأمرة ويقطعان كل صلة لها بها . ولم تكن لصلة الرحم أو أواصر الدم قيمة ما دامت لا ترمي إلى تعزيز المجتمع العائلي . ففي البدء كانت القرابة لا تكتسب إلا عن طريق الرجال فقط . وكان التمييز والتفضيل سائدين بين الفتيان الذين يناط بهم الدفاع عن المدينة ، وبين الفتيات الهذيلات العاجزات عن حمل السلاح ، بل وبين الأبناء إذ أن البكر وحده كان يرث السلطة الأبوية .

واننا نجد نفس هذا النظام الحربي في القبيلة أو العشيرة التي تؤلف الأسرة نواتها ، بل وفي المدينة نفسها . فجالس الشيوخ مؤلف من جميع رؤساء الأسر والراعاة المنققيز ، إما في القتال بين صفوف الجيش أو في منتديات القوروم ، أو في الحفلات الدينية ، فإن المجتمع العائلي يلتف حول زعيمه محاطاً بأفراد العشيرة فتتألف من فردية ذاتية بارزة قوية . فلا يجد الغريب مكاناً له بين تلك الجماعات المتأهبة للحرب بلا هوادة ولا انقطاع ، ولا يشترك في تشريع المدينة ، ولا يستطيع أن ياجأ إلى المحاكم . ففي آئتنا لا يخضع الغريب لتشريع القاضي ولكن لأحكام الزعيم الذي يقود الجيش . ويرجع ذلك إلى أنهم كانوا ينظرون إلى الغريب نظرتهم إلى عدو يخشى جانبه . أما في روما فقد انتدبوا لذلك قاضياً خصيصاً لفصل في الدعاوى . وكان هذا القاضي لا يستمد وحيه من القانون المدني المشرب بالروح الدينية الذي يعمل به في المدينة ويطبق على سكانها ، ولكن من العادات الشائعة في جميع الشعوب ويطلقون عليها اسم قانون الناس .

وبعد سقوط الامبراطورية الرومانية — عندما سادت القوة من جديد على أوروبا الوسطى وأوروبا الغربية — جاء عهد الاقطاعات نذيراً بالعودة إلى عصر البربرية الأولى . واختفى عهد السلم الروماني وخلفه عهد الفوضى . فاضطّر السكان والفلاحون إلى الالتفاف حول زعيم . فكان هذا الزعيم يكفل لهم نوعاً من الهدوء والطمأنينة يتناسب مع طاعتهم له واستعباده لهم وما يفرضه عليهم من الأتاوة والضرائب . فمن كان منهم لا يرغب في الخدمة أو يعجز عن اعداد عدته الحربية ، كان في الواقع بمثابة العبد لا يتمتع بأي قسط من الحرية . وهكذا لم تكن هناك مكانة لغير الجنود . وكان التابع الذي يرافق سيده إلى

الحرب يمنح مقاطعة على صيبل المكافأة عن خدماته . فهو لاء المحاربون كانوا يمتلكون جميع الأراضي . وقد ساعد ضعف النفوذ الملكي على استبدادهم وجعل من هؤلاء الأسياد الملاك ملوكاً صغاراً . فامتزج التملك بالامارة . . . ان جوهر المجتمع الاقطاعي مشيد على أساس الروح الحربي .

ولا فائدة من ذكر الاسباب التي جعلت من الملوك أسياداً على الأراضي التي امتدت اليها سلطتهم تدريجياً وكيف صلبوا الاشراف سلطتهم تباعاً وأسندوا اليهم مناصب شرف بمحبة ، وكيف فرقوا من جديد بين ملكية الأرض وبين ملكية الحكم ، وكيف جمعوا في شخصهم سلطة الدولة بأكملها . . . هكذا نشأت دول قوية واسعة منظمة مركزة . وهذه الدول في الواقع تمثل أشخاصاً معنويين يمتاز كل واحد منهم بمظهر جلي واضح ونفس جامعة . فجميع الدول — كبيرة أو صغيرة — مستقلة بذاتها ، وهي — إذ تضع خاتمها على وثيقة ما بمحض ارادتها واختيارها — تنعت نفسها باسم « الدولة العظمى المتعاقدة » . إنها تشعر تمام الشعور بمكانتها وقيمتها ، كما تشعر بحقها في التصرف بمحض ارادتها ومطلق حريتها ، وتقتخر بعمل ما يميزها عن جاراتها في الأوضاع السياسية والعملية والفنية والاقتصادية . . . إنها لشخصيات قوية ، ودافع الجنسية يحملها أحياناً على التمسك برأيها وعدم التسليم بما يطلب منها ، ولهب الوطنية لا ينطفئ فيها إلا بالنفقاء نار الحياة . ولو قدر لتلك الجنسيات أن تستعيد يوماً فان ثقتها في استعادة حريتها التي لا تنسخ بمرور الزمن لا تنعدم من صدور أفرادها ما دامت تلك الأمة تحافظ على شعورها بفرديتها الذاتية التي تميزها .

ان الرجل في العصور الأولى ، والقبيلة القديمة ، والأمراء الاقطاعيين ، والدولة الحديثة تخضع كلها لنفس القواعد في علاقاتها الخارجية . جميعهم يمثلون أشخاصاً طبيعيين أو معنويين لا يقبلون عليهم سيداً وينادون ، على رؤوس الملاء ، باصطلاحهم ويفصلون في جميع المنازعات الخطيرة التي تنشأ بينهم ، بالقوة . فرجل المغاور والكهوف — عندما يؤوب من صيد مجدود — كان عرضة لأن يلتقي في طريقه بنداً أو غريم متربص لسلبه الفريسة قسراً وقهراً . وان كلاهما ، عند اقتسام الغنيمة ، كان يقدر ما يتمتع به غريمه من القوة والبطش . . . ان

قانون الاقطاعيات قد
الدول الحديثة فإنها
لا تقل في وحشيتها عن
كما يقول المشرعون —
بها الملوك .

ان نير ان الحروب
النهار أو تحت طي
إخضاعه لارادته ويت
الأول ذنباً يفرس الر
الهدوء والسكينة وال
والمطامع المتبادلة ، و
« أف للطبيعة ،

وانتصار القوة ، وقا
بطرسبرج) على ذلك
تموت ، وكما تطفأ الأقد
تدرك أن الشريعة قد
ميزت الشريعة عدداً
مفترسة ، وزواحف

دون أن يفترس كائن
يوجد الرجل الذي لا
ليتغذى ، ويقتل ليد
فأي كائن سيسحق ذلك
لقد اكتشفوا
يستعملها ، وهي بلطف

قانون الاقطاعيات قد أحل الحروب الشخصية مكانة كبيرة ، وأقرّ المبارزات القضائية . أما الدول الحديثة فإنها لا تعرف — لفض منازعاتها — إلاّ اللجوء الى السلاح وفي ظروف لا تقل في وحشيتها عن الفظائع الخرافية التي نسب ارتكابها الى العصور البائدة . ان الحرب كما يقول المشرعون — هو العقاب الذي يفرضه قانون الناس وهو الحجة السامية التي يتذرّع بها الملوك .

ان نير ان الحروب في الماضي — كما هي في أيامنا — كانت تندلع في كل مكان في وضح النهار أو تحت طي الخفاء . فكان كل فرد يحاول أن يطغى على حرية جاره ، ويعمل على إخضاعه لارادته ويتخذ منه آلة لادراك ما ربه ووسيلة لبلوغ مطامعه وثروته . كان الرجل الأول ذئباً يفترس الرجل مثله . وعند ما تمدّنت الانسانية ظلّ النزاع قائماً تحت ستر من الهدوء والسكينة ولكنه أشدّ وقعاً وأفظع أثراً . فهو يتجلى في المنافسات الاقتصادية ، والمطامع المتبادلة ، ونزاع الطبقات ، واضطهاد الأقليات والخصومات الدولية .

« أفّ للطبيعة ، وأفّ للتاريخ ... المنافسة . المنافسة دائماً وفي كل مكان ، والحرب وانتصار القوة ، وقانون الجريمة والقتل . (حيايس) » ولقد دال جوزيف دي مستر (ليالي بطرمبرج) على ذلك كله بمباراة مؤثرة تنطبق على الطبيعة بأسرها : « كم من فسيلة نباتية تموت ، وكم تطفأ الأقدام غيرها في عالم النبات ؟ ثم انك لا تكاد تقرب بملكة الحيوان حتى تدرك أن الشريعة قد استعارت شكلاً مريباً واضحاً . ففي كل قسم من أقسامها الكبيرة ميزت الشريعة عدداً من الحيوانات وأناطت بها افتراس الآخرين : وهكذا توجد حشرات مفترسة ، وزواحف مفترسة ، وطيور مفترسة ، ودواب مفترسة . فلا تمر لحظة من الزمن دون أن يفترس كائن حي كائناً آخر . وعلى رأس تلك الأجناس الحيوانية المتعددة المنوعة يوجد الرجل الذي لا تترك يده المهدامة شيئاً من ذلك دون أن تحطمه وتبيده : انه يقتل ليتغذى ، ويقتل ليدافع عن نفسه ، ويقتل ليمتع ، ويقتل ليلهو ، ويقتل لذّة في القتل . فأأي كائن سيسحق ذلك الذي يبئد الجميع ؟ هو ... ان الرجل هو الميكاف يقتل الرجل » .

لقد اكتشفوا مع هيكل رجل من عصر قبل التاريخ إحدى الآلات النادرة التي كان يستعملها ، وهي بلطة من الصوان . كان قابضاً عليها بيده حتى في ساعته الأخيرة . ثم ان

الآثار الأدبية التي آلت إليها عن العصور القديمة كانت منقوشة . بحروف هيرغليفية أو
اسفينية على جدران المعابد الآشورية أو السكندانية أو المصرية ، وهي في مجملها وصف
للحملات العسكرية والمواقع الحربية وأسماء الشعوب المقهورة . فلنصغ الى قول
أشور نازيربال في وصف وقائعه الحربية : « وشيدت منصة عند باب المدينة ثم صلخت
جلد جميع عظامها وفراشته على المنصة ، وعلقت جثثهم فوقها وخوزقت غيرهم فوق قبتها
وخوزقت الباقين حولها . ثم جمعت رؤوسهم على شكل تيجان وشككت جثثهم بالديابيس
ونظمتها على شكل أكاليل من الأزهار » . وليس ما تغنى به صنا شريب تبجحاً أو وصفاً
خيالياً عند ما قال : « لقد مرت كالأعصار المدمر » . ثم إن رمسيس الثاني كان يطلب أن
يمثل وهو يحز أعناق اثني عشر من الأسرى بضربة سيف واحدة .

ان سلسلة الفظائع الوحشية والحروب الآتمة الدامية تملأ صفحات التاريخ منذ القدم حتى
أيامنا هذه . فالحروب الخارجية أو الداخلية ، والثورات ، والانشقاقات الدينية قد أسأت
أنهاراً من الدم . أما العلاقات الدولية فانها قائمة على سوء الظن وعدم الثقة ولا تنفذ الا عن
طريق الأساليب الدينية والوسائل المثيرة كما أنها لا ترمي الا الى مصلحة كل ملك أو كل
بلد . فرشوة الموظفين ، وإفشاء الأسرار الدولية ، واغتيال الرسل ، والاعتداءات الفجائية
والخنث بالعهود ، وإخلاف الوعود ، والإخلال بالمعاهدات المبرمة بطريقة رسمية ، ليست في
مجموعها إلا من الأساليب التي كانت تتبعها حكومات الأمم . ومن يدري ؟ فقد تكون
كذلك من أساليب حكومات هذا العهد أيضاً . فقد كتب أحد السفراء الى ملكه : إن
السياسة لا تعرف اللين ولا الاعتراف بالجميل ولا المعاهدات ، فالقوة أو المصلحة تحطم كل
ذلك وتقصم عراه » . ثم ان بيتلاند يشرح في مؤلف يدرسه رجال السلك السياسي نظرية
شبيهة بهذه حيث يقول : « في الأحوال السياسية يجب على المرء ألاّ يسلم بالآفكار النظرية
التي يعبر بها الدهماء عن معنى العدل والانصاف واعتدال الدول فأل كل شيء الى الشوكة
والقوة . »

والحقيقة ان أغلب القوانين تقوم على أساس القوة ، وانه في صديل تحويل ملكية
الجماعات الى ملكية فردية كان لا بد من تدخل القوة لارغام المالكين على الشروع على التخلي

عن ملكيتهم المشتركة
وتارة زعيم عشيرة أو
مساعدة حلفاء وبنهم
حق المالك الأول بعد
أيضاً حق الفتح اذ
يعترف بتلك الحقوق
ثم ان هذه الحق
ووضع اليد والرهن
— في بعض الظروف
من مالك لآخر ظلت
طوب أو مدرة من
طريقة مادية فعلية لا
في فجر جميع الم
يظهر في جميع العصور
السكندانيين حيث كانت
ثم أخضعوا لنظام
أن تتحول الى مقاطع
البيزانطية ، وفي أو
المدنية الاسلامية ولا
وظلت تعمل به الى
مركزة حول رجال أ
وكذلك المجالس
أول نشأتها كانت بمثابة
الشؤون الحربية .

عن ملكيتهم المشتركة لقطعة الأرض . فكان يخلفهم في الملكية تارةً أحد الغازين من الخارج وتارةً زعيم عشيرة أخرى تمتاز على عشيرتهم بقوة البطش والسلاح وعدد الأفراد أو مساعدة حلفاء وينهجون نفس الغاية فتخضعهم لارادتها وتعلي عليهم مطالبها . وهكذا نشأ حق المالك الأول بعد اذ عرف هذا المالك كيف يقف في وجه الاغتصاب ، وهكذا نشأ أيضاً حق الفتح اذ ينبجح الغازي في اغتصاب الأملاك التي يطمع فيها . ان القانون العام يعترف بتلك الحقوق وان كان يتردد في تسميتها بصحة أممائها .

ثم ان هذه الحقوق تتجلى خلال أوضاع القانون الخاص ، فاجراءات تأييد الملكية ووضع اليد والرهن العقاري تقوم كلها على أساس الملكية الفعلية . وتلك الملكية تستلزم — في بعض الظروف الخاصة — نقل اختصاص الملكية بأكملها . ان نقل ملكية العين من مالك لآخر ظلت وقتاً طويلاً موضع طقوس دينية رمزية ، وتسليم الجزء من العين وقطعة طوب أو مدرة من الأرض ليست إلا من مخلفات عصر كان التمليك فيه يتم بنقل الملكية بطريقة مادية فعلية لا معنوية .

ففي فجر جميع المدينيات كانت الطليقة الحربية تندمج بطليقة الملاك . وكان عهد الاقطاعية يظهر في جميع العصور التي تتقدم أو تعقب تأسيس المجتمعات المنظمة . واننا نجد في ملكية السكندانيين حيث كانت أرض الدولة مقسمة بين الكهنة الذين كانوا في أول عهدهم أحراراً ثم أخضعوا لنظام الضرائب . ونجد في مصر حيث كانت الولايات عبارة عن اقطاعيات قبل أن تتحوّل الى مقاطعات ادارية . ونجد كذلك في آسيا الصغرى مع سقوط الامبراطورية البيزنطية ، وفي أوروبا الغربية بعد سقوط روما . ان نظام الاقطاعية يعد من أكبر دعائم المدنية الاسلامية ولا زال قائماً بين أمراء الاطلس المراكشي . وقد عرفت البابا هذا النظام وظلت تعمل به الى عصر قريب . فهو نظام اجتماعي وسياسي يقوم بذاته عند انعدام سلطة مركزية حول رجال أعيان تؤلف منهم القوة الجذابة للعناصر المنحلة .

وكذلك المجالس الاستشارية ، فقد استمدت كيانها من سلطة أعضائها وسطوتهم . ففي أول نشأتها كانت بمثابة مجالس عسكرية مؤلفة من جماعة من الرجال العسكريين يتداولون في الشؤون الحربية . ثم تناوت مداولاتهم الاختصاصات المدنية . لقد كانوا يحبون الوطنيين

الرومانيين عند اجتماعهم باسم « حاملي الرمح » إحياءً لذكرى العهد القديم وتخليده . واستمر اجتماع الأصباط عهداً طويلاً تحت السلاح اذا ما اجتمعوا للمداولة وقرار القوانين والموافقة على اجراءات ادارية ومدنية كالوصية أو التبني .

والنظام القضائي يشتق أصوله من هذا المصدر . فالقانون الأول كان قائماً على أساس أن كل فرد يقتص لنفسه من خصمه . وهذا النظام لا زال واضحاً في القانون الروماني القديم وفي الشرائع البربرية . ان قانون المرافعات الروماني كان عبارة عن مظهر من مظاهر القتال فكان الخصوم يقفون بالقاضي ويتظاهرون بالاشتباك ببعضهم . ثم جاء قانون الاقطاعية فنظم حق استعمال الحروب الشخصية في شكل مبارزة قضائية . فكان الشرفاء — سليلو الأسر الحربية — يأتفون الى عهد غير بعيد ، فض نزاعاتهم الا عن طريق المبارزة . وقد استمرت تلك الطريقة متبعة حتى في عهدنا ، وما هي الا إحدى مظاهر تلك العقلية القديمة .

يقول سبنسر : « في سنة ١٧٦٨ عرض في إنجلترا مشروع قانون يرمي الى تحريم القتال القانوني . فلقى معارضة شديدة وأوقف تنفيذ المشروع . ولم يصادف نجاحاً وتم الموافقة عليه والغاء هذا النظام الا عام ١٨١٩ » . ولم تحل الدعوى القضائية محل القتال المسلح الا تدريجياً . فكلاهما من مصدر واحد وطبيعة واحدة وكلاهما يؤدي الى استعمال القوة تارة ضد العدو الخارجي وتارة أخرى ضد العدو الداخلي . ولم تكن الدعوى الأولى قائمة على تحقيق الحادث بواسطة أحد القضاة ولكنها كانت عبارة عن جدل وحوار ومشادة بين الخصوم وكان لا بد لهؤلاء الخصوم من الحضور بالذات اذ لم يكن نظام الدفاع بالنيابة معروفاً في ذلك العهد .

انه لمن أعجب العجب إن نلاحظ ، حتى في أيامنا ، ان اجراءات المحاكم تستعير بعض أدوارها من أدوار القتال بعد اذ حل الكلام محل السيف . فالدفاع والمرافعات ليست الا ضرب من ضروب القتال تشتبك فيها سيوف الألفاظ البارعة وتترشق فيها سهام العبارات القاذرة وتستعمل فيها جميع أصاليب البلاغة والبراعة الخطابية . فكان لا يكفي لصاحب حق أن يكون على حق في دعواه ليربح الدعوى ، فلا بد من الدفاع عن هذا الحق ودفعه بالعبارات الخلاقة والاستعارات المنمقة والأصاليب المقتنعة . ولذلك فان القاضي كان لا يصدر

حكمه في غيبة أحد
وليس قتال الر
أمام القاضي . ول
المناضلة ليُدخل في
والضعيف ضد القو
القوة . ان قانون
نزاع خاص بالأجور
معاملته للجرائم
تحويل اتجاه القانون
القانون بعد إذ تس
دام جيلاً بأ كله
تقدسها الشرائع و
نضال جبار — من

ومع ذلك ، ف
بعضهم . كلاً ثم
علاقة له مطلقاً بالح
ويحتفظ له بجزء من
المحدود أو يشاطره
سينبتق نوره يوماً
أحرزه ويوافق على
الآخر فانه ، بدلاً
كان يملك وذلك ير
نضال فتيجته مع

حكمه في غيبة أحد الخصوم أو في حالة صمته .

وليس قتال الرجل دفاعاً عن حقه والانتصار له قاصراً على تلك المصارعة بين متعادلين أمام القاضي . ولكنه يضطر ، بصفته عضواً في طبقة اجتماعية أو مهنة أو حرفة ، إلى المناضلة ليدخل في التشريع الاعتراف بمصالحه الفردية أو التعاونية ، فالصغير ضد الكبير والضعيف ضد القوي ، لم يستطيعا التمتع بالعدل إلا بمداكمة ضعفهما بالاتحاد لأنه دعامة القوة . ان قانون نابليون متحيز إلى أبعد مدى لصالح صاحب العمل فأقواله صادقة في كل نزاع خاص بالأجور أو الأضرار بحقوق العامل . كما انه يعامل اتحادهم المؤقت ونقاباتهم معاملته للجرائم الاجتماعية . ولم تتمكن أكثر الطبقات عدداً — وهي طبقة العمل — من تحويل اتجاه القانون إلا بالحصول على حق الانتخاب المباشر العام . وتساوت الحقوق أمام القانون بعد إذ تساوت في القانون . وهكذا يصبح اعتبار حق العامل ثمرة لا انتصاره في نضال دام جيلاً بأكمله وقد آضت بعض الجرائم التي كان يعاقب عليها القانون من الحريات التي تقدسها الشرائع وتحميها . وهكذا ثابر الموظفون على مطالبهم طويلاً حتى تمكنوا — بعد نضال جبار — من الاعتراف لهم بحقوقهم النقابية والتعاونية .

ومع ذلك ، فهل معنى ذلك ان الحق ليس إلا القوة في علاقات الأفراد المستقلين بين بعضهم . كلاً ثم كلاً . فان اعتداء فرد على حياة عدوه ، أو صلبه ما يملكه بأكمله ، لا علاقة له مطلقاً بالحق والقانون . أما اذا هو رأى من مصلحته ان يحافظ على حياة خصمه ويحتفظ له بجزء من ممتلكاته ويعقد معه اتفاقاً يتعهد فيه المغلوب بأن يخلي المكان إلى نده المجدود أو يشاطره إمتلاكه ، فإن معاهدة الصلح هذه تحمل بين طياتها طابع الحق الذي سينبتق نوره يوماً ، إن الاتفاق في مصلحة الطرفين : فأحدهما يضمن السلامة في النصر الذي أحرزه ويوافق على التنازل عن حصته في الأرباح ليطمئن على التمتع بالحصصة الباقية ، أما الآخر فانه ، بدلاً من ضياع الكل ، يحتفظ — في سبيل استسلامه وخضوعه ، بجزء مما كان يملك وذلك يرجع إلى أن الخصمين قاصداً بين قوتيهما وتبيننا انعدام الفائدة في متابعة نضال نتيجهته محصورة واضحة ، ووجدنا أن مصالحهما تقضي بالتفاهم والاتفاق مع بعضهما .

وهذا الاتفاق يمكن أن يتم سواء بعد نشوب القتال ، إذا كانت حرارة القتال ونشوة النصر لم تعميا بصيرة الظافر ولم تزعزعا ثباته ، وأما قبل أن يشتبك ، إذا ما قدر كل منهما مقدرة خصمه وقوة ثباته . وإذ ذاك يفضلان التفاهم والاقسام على عاقبة قتال مستمر مشكوك في نتائجه .

وفي بعض الأحيان يتبدأن الرجال وتتقارب الشعوب بدلاً من تمزيق بعضهم ، ويتحالفون ويقاتلون جنباً إلى جنب يجمعهم خطر مشترك : إنه تحالف مؤقت هجومي أو دفاعي . إن المعاهدة التي تعقب الحرب تقدر اتحاد الجهود باقتسام ثمار النصر على أساس قوات الحلفاء . وإنهم ليسرون لأن زوال العدو المقهور من طريقهم لم يحمل منهم أعباء بسبب قسمة المهمة المشتركة بينهم فتؤدي إلى حرب جديدة كثيراً ما يسقط فيها الذي أراق دماء أكثر خلال الحرب الأولى في سبيل المصلحة المشتركة .

وهكذا عندما تتقابل قوتان متعارضتان فإنهما تصلان إلى التحكيم . وهذا التحكيم يوفق بين المطالب المتناقضة بنسبة القوات التي تؤيدها . وعند ما تتعاون قوتان من جانب واحد نحو غاية واحدة ، فإن النتيجة التي تحصلان عليها تقسم بنسبة بأصهما وبطشهما . فهذا النوع من القانون الهمجي يخضع للشرائع الآلية ، وليس إلا نتيجة مجموع القوات . وهو مثلها قابل للتغيير وبالتالي خاضع لاعادة النظر فيه وتعديله . فإذا اختلفت علاقة القوات فإن نقطة التوازن تنتقل وتتحول . وما دام لا يوجد إلا فردان أو جماعتان ازاء بعضهما فإن هذا الاحتمال قد يطرأ مراراً لأن كل يوم يمر يحول الظروف الداخلية والخارجية التي تكتنف الفرد ويتطور بداخلها . وإنه من غير المنظور — نظراً للقوتين المتناظرتين — أن يزيد فعل الزمن من شدتهما أو يضعف منهما بنسبة متساوية . فالعمر يزيد في قوة البعض ويضعف من قوة الآخرين : والدكاء الذي ينمو نوعاً ما يضعف الموارد بنسبة متساوية ، والحلف يزيد عدد جنود الدولة الخصبية وعماها في حين أنه ينقص من عدد جيوش الدولة القاحلة .

وربما لم يجد ذلك الفرض الذي أوردناه لتعليل نظريتنا ، مجالاً لتطبيقه إلا في جزيرة صحراوية نائية قد التقى فيها يوماً ما اثنان أو ثلاثة أمثال روبنسون في عصور قبل التاريخ فالعادة هي أن يعيش الرجال أو الدول في وسط أمثالهم يتبادلون العلاقات مع بعضهم

ويتنافسون . أن ظر
متباينة متعددة المص
شيئاً فشيئاً في ازدياد
بطريقة غير مباشرة
التي تؤثر على ما يوح
يحدد لكل مكانه في
إلاّ ويكون له تأثير
على الرغم من بعض
على أن تلك الهزات
كالتى يثيرها اغتيال
بين ندين منعزلين .
والتحفيف من ويلات
أحد الفريقين المتحاربين
الرغم من عظمة النصر
يشعر بها الضعفاء نحو
ويلات الهزيمة وشر
إن الأفراد أو الدول
نوع من التوازن بالت
التضامن والتحالف .
بحيث يدفعها الطمع
تتوسع فإن بقية الدول
القوية على أن تحالف
المحافظة على توازن
النمساوية ، وتحالف

ويتنافسون . أن ظروف احتكاكهم ببعضهم كثيرة متنوعة والجهود التي تبذل في ذلك السبيل متباينة متعددة المصادر وكثيراً ما تكون محايدة مستقلة . على أن نتائجها تظهر مع الوقت شيئاً فشيئاً في ازدياد مطرد غير محسوس . إن علاقات الأفراد أو الدول ببعضها مباشرة تتأثر بطريقة غير مباشرة بفعل العوامل الجذابة أو المنفرة التي يخضع لها كل منهم . وتلك العوامل التي تؤثر على ما يوجد تحت نطاقها وتحافظ على التنافس بين الجميع ، تنقاد بحركة جذابة تحدد لكل مكانه في نظام التوازن بتأثير الأعمال المتبادلة . . . لا يمكن أن يثار شيء بينهم إلاً ويكون له تأثيره العكسي على الجميع وبذلك يثير تدخلهم . ويحافظ التوازن على كيانه على الرغم من بعض الهزات الخفيفة أو أنه يتنقل طبقاً لحركة غير محسوسة تخفف من نتائجها : على أن تلك الهزات ليست عنيفة وتلك الانقلابات غير فجائية في الأوضاع الراهنة المقررة كالتي يثيرها اغتيال منظم ومدبر في صمت وسكون ولكنها تتجلى فجأة في معركة مساحة بين ندين منعزلين . وحينئذ يجتهد الجيران الذين يهتمون لنتائج هذا النزاع في حصر الافراط والتخفيف من ويلات معاهدة الصلح . خصوصاً وانهم سينظرون بغير ارتياح الى انتصار أحد الفريقين المتحاربين انتصاراً تاماً يعزز قوته ويعلي مكانته على الآخرين . ولذلك فعلى الرغم من عظمة النصر الذي يحزره الغالب وعلى الرغم من الصداقة القائمة على الخوف التي يشعر بها الضعفاء نحو الأقوياء ، فإن المقهور سيجد دائماً من مظاهر العطف ما يخفف عنه ويلات الهزيمة وشر الانكسار .

إن الأفراد أو الدول لا يجدون وسيلة يتقون بها طغيان أحدهم خيراً من المحافظة على نوع من التوازن بالتضامن والتحالف . وقد نشأ مبدأ التوازن الأوربي على أساس ذلك التضامن والتحالف . فقد رأت الدول الأوربية أن مصالحها المشتركة تقضي بالآلة تقوى إحداها بحيث يدفعها الطمع الى الرغبة في السيطرة على غيرها . فاذا حاولت إحدى الدول القوية ان تتوسع فان بقية الدول تشعر بأنها مهددة فتتحالف ضدها ، إلاً إذا وافقت تلك الدولة القوية على أن تحالف بعضها لتشارك معها في قسمة الغنيمة وتنبال بدورها تمويلاً كافياً لضمان المحافظة على توازن القوات . ان تشبث الملكية الفرنسية في خصبومتها للأمره الملكية النمساوية ، وتحالف الدول ضد لويس الرابع عشر و نابليون ، وصياصة بريطانيا العظمى التي

اتبعها منذ أجيال عدة وحافظت بموجبها على وجود جماعات متنافسة على الساحل الأوربي
تؤيد بعضها كلما منحت لها الفرصة، ليست إلا تطبيقاً لنظام التوازن الأوربي في الحالة الأولى.
أما تجزئة يولونيا بين روسيا والنمسا وبروسيا فانه مثال واضح على فهم هذا التوازن
وتطبيقه في الحالة الثانية. كما ان اتفاقية واشنطن للمحافظة على الحالة الراهنة في المحيط
الهادي وتحديد التسليح البحري بنسبة قوة الدول العظمى، تقدم لنا بشكل أوضح مثلاً
بيئناً جليلاً على تطبيق تلك الفكرة لأنها مدونة في وثائق رسمية.

وقد صادف مبدأ المحافظة على التوازن عهداً من التضاؤل والاضمحلال صاد إبان مبدأ
ثورة الجنسيات الذي نادى بحق كل جنس في تقرير مصيره وتنظيم شؤونه كما يريد. وقد
استعملت المانيا وايطاليا هذا المبدأ في القرن التاسع عشر وحققتا وحدتهما عقب سلسلة
حروب متعاقبة قوّضت دعائم التوازن القديم وبدأت كيان أوروبا الغربية. وبفضل الانقلاب
العظيم الذي حدث عام ١٩١٨ في القارة الأوربية وانهارت له امبراطوريات الدول الوسطى،
تمكنت بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا من ارضاء مطالبها الوطنية ورغباتها
الاهلية. على ان أغلب رجال السياسة يفضلون دائماً حسابات الموازنة ومقاومة الضغط
ويقولون بأنها تحافظ على النظام الموجود وتستبعد خطر الانقلاب على الأساليب التي تؤثر
على شعور الشعوب وتستفزها وتحول دون انفجار الشهوة الفكرية. إن برودون يسلم
بذلك حيث يقول: « منذ ذلك العهد — عهد معاهدات وستفاليا — أضيف مبدأ التوازن
على القانون العام بحيث يمكن القول — بما يتفق مع المنطق والحقيقة — إنه إذا كان حق
النصر أو سبب القوة هو المادة الأولى في القانون العام، فان تحالف الدول وفيما بعد التوازن
الدولي، تعتبر المادة الثانية فيه ». قال القيصر اسكندر لتاليران ذات يوم، إن ما يلائم أمان
الدول ويرضي رغباتها هو الحق واعتدال الدول بتأثير بعضها على بعض الآخر خير ضمان
لحمايتها والمحافظة على حريتها. ومجمل القول أن الحق إذا فهم على هذا الأساس كان مقياساً
للقوات وضابطاً لتوازنها. وهكذا يمكن القول بأن السلم لا ينال بواسطة الحق وان الحق
هو الذي ينال عن طريق السلم.

ومع ذلك فان
الحق لم يوضح كما
شرعية النظام المؤ
في أفكاره، وبو
الحق. على ان ذلك
القول بأننا إذا رجع
إذا عدنا الى الماضي
بسقوط الحق واجر
وإن صلاوات الملوك
هوج كابت ملك
مدن لهم بعرشه
الدولة حقه وادعاء
أسس دعائه على
الملكية الدستورية
— بعد نضال ونز
أعضاء في برلمان
وهكذا تتحول
فجاذ نعمل
الوسائل أمام المتراف
تلك الأدلة قد اند
وجهة القانون الخا
الحق بالمعنى الصحيح
الحالات المكتسبة
كائن حي، إذا و

ومع ذلك فإن الحق لم يسمو ولم يبلغ القمة إلا بفعل الزمن . ان تأثير الزمن على تكوين الحق لم يوضح كما يجب وان كان قد شغل المفكرين ولا يزال يشغلهم فقد ظالموا فكروا في شرعية النظام الموضوع . فالكاردينال دي رتز في مذكراته ، وموتيني في محاولاته ، وباسكال في أفكاره ، وبوسويه في مكاتباته السياسية ، قد اهتموا جميعاً اهتماماً عجيباً بفكرة سقوط الحق . على ان ذلك لا يمنع من أن تكون تلك الفكرة في أساس القانون الخاص . ويمكن القول بأننا إذا رجعنا الى الأصل فاننا نجد سقوط الحق في أساس أغلب القوانين ، وإننا إذا عدنا الى الماضي البعيد فانه يتضح لنا أن التمتع بالملكية واجراءات التمليك مرتبطة بسقوط الحق واجراءاته . فاستعمال بعض الحقوق وقتاً طويلاً يتحول إلى حق التمتع الفعلي وإن صلاوات الملوك لم توطد دعائم حكمها وتنادي بشرعيته إلا على هذا الأساس . واذا كان هوج كابت ملك فرنسا قد احتمل تحقير الاشراف الذين كانوا لا يفتأون عن تذكيره بأنه مدين لهم بعرشه فان خلفه البعيد لويس الرابع عشر كان لا يحتمل أن ينازعه أعظم أمراء الدولة حقه وادعاءه بأن الملك آل اليه بأمر الله لا بفعل الاتباع . ثم ان القانون الدستوري أسس دعائمه على سلسلة اصطلاحات وعادات فلما تكرر تنفيذها آضت مبادئاً شرعية . وهكذا الملكية الدستورية والحكومة البرلمانية في إنجلترا . فقد كانتا نتيجة حتمية لارغام الملك — بعد نضال ونزاع — على اختيار مستشاريه ووزرائه من بين الأحزاب القوية . وأكثرها أعضاء في برلمان يتمتع بحقوق شرعية كما يتمتع بحق الموافقة على فرض الضرائب ورفضها . وهكذا تتحول الوسائل الى حقوق مكتسبة غير قابلة لأي نزاع أو اعتراض .

فماذا نعمل فعل الزمن ؟ إن بعضهم يعلله بسهولة التطبيق وملاءمة الاختبار وتعدد الوسائل أمام المترافعين للرجوع الى ماض بعيد للبحث عن الأدلة لتأدية حاجتهم إذ تكون تلك الأدلة قد اندرست أو تلاشت بمرور الزمن . على أن هذا التعليل ، إذا كان مرضياً من وجهة القانون الخاص ، فانه عديم الفائدة من ناحية القانون العام ، فهو لا يعرف سقوط الحق بالمعنى الصحيح ، ويطلب من الزمن الدليل بالوثائق الشرعية . فمن أين نشأت قوة الحالات المكتسبة والأوضاع المقررة ؟ لقد نشأت أولاً عن العرف والتطبيق . فكل كائن حي ، إذا وضع في حالة مخمومة ، لا يلبث أن يعود لها ويرتاح اليها ولا كذا مثير .

ازوال عند ظهور الوضع الجديد الاعضاء . فهو لذلك يحصر كل قواه ليوازن بين نشاطه العملي وبين القوة التي تؤثر عليه . ان النشاط الذي يتعذر عليه أن يبذله في ناحية تكون مغلقة في وجهه يتحول بأكمله الى المنافذ التي ظلت مفتوحة امامه . ان مرانه لأعضائه يزيد بها قوة وصلابة ، وفي بعض الظروف يغير من أوضاعها وتركيبها . وعلى كل حال فان الكائن الحي يتطور وفي أغلب الأحيان يرتاح الى النظام الجديد ارتياحه الى النظام القديم ، ولا يحاول شيئاً للعودة اليه .

على أن الحالة الراهنة المستمرة تحمل على الظن بأنها أسمى من الحالة التي خلفتها ، لأن في المحافظة عليها ما يحمل على الفرض بأنها ممزجة بالأشياء المحيطة بها ، وانها تظفر عليها بفضل الروابط المتينة المرنة التي تربطها بها . انه يتعوّدها ، أو قل ما يكون يرتاح اليها . ان الضغط من جانب قوتين ، أو بالأحرى من جانب دعائهما المادية التي تطبق على بعضها ، توازن بين مسطحاتها وهيئتها للالتحام فتلتصق ببعضها تماماً . فاذا كانت الاجسام المضغوطة ناعمة مصقولة فانها تنفصل عن بعضها بغير ما صعوبة إذا تلاشت قوة الضغط التي تجمعها . على أنها في بعض الأحيان تشتبك ببعضها بواسطة خطوط متعرجة وتتشق بروزها مع الوقت بحيث تقاوم كل ضغط ولا تكون عرضة للانزلاق . وقد يحدث أيضاً — تحت تأثير أدنى ضغط — ان البروز الخشن تدخل في الفوهات المقابلة لها وتملأ فراغها ، وإذا ذلك يتعذر التفريق بين هاتين القطعتين أو الجسمين الملتصقين مهما كانت الجهود المبذولة في سبيل ذلك قوية . فالقوات التي كانت فيما مضى متعادلة تتحول الآن الى كتلة واحدة منسجمة ثم لا تلبث أن ترتبط ببعضها روابط تزداد متانة وقوة يوماً إثر يوم . ان فعل الزمن قد جمع بين الندين وختم اتفاقهما بازالة أسباب الخصومة بينهما والتوفيق بين مطالبهما .

وهكذا الحال في مسألة الحدود الفاصلة بين دولتين . ان تلك الحدود ليست ، كما يتوهم البعض ، خطأ هندسياً مرسوماً على الأرض كما يرسم على خريطة جغرافية . فان تصور لطاق مستدير ثابت . تعيش الأمم بداخله وتنطوي فيه أو تنعزل بداخله ، ليس إلا نتيجة التصور المطلق والتجرد . والحقيقة ان الحدود منطقة حيّة متحركة قابلة للتعديل والتحويل في كل وقت يصطدم عندها نشاط شعبين وقواهما المتعارضة . انها حدود متحركة وعلى الرغم من

ثباتها الظاهر فانها تتأثر بالتأثير المتبادل في هذا العرفي المتفق عليه . ان ذلك التجاوز أو الى الاندماج ببعضها فنارة تكون مهمتها فهي نقطة فاصلة يفتقر في الأصل كانت تلك موضع نزاع ، وتمتد قد قرّبت بين الخصوم اعتبارها المجرد والنفس بينهما بقدر ما يفرق على أن سقوط المكتسبة ، كما أن لا تقف وحركتها بالامر الواقع لا يستلزم ان الاجراءات القائمة بمصلحة الشعوب في الاجراءات تحت مبرراتها . على أنه من صحة الوقائع بأكملها فيه وقد مرت — الأساس بدعائم الحجة الأساس ما يعرض

شياتها الظاهر فانها تتقدم أو تتقهقر باختلاف درجة انتشار الأمم أو قوة مقاومتها ، لأن التأثير المتبادل في هذين الشعبين يعمل ويتقلب في فسحة من الأرض واقعة فيما وراء الخط العرقي المتفق عليه بين السياميين والقائم تحت تأثير ضغطين متنافسين من جانبين متباينين . ان ذلك التجاوز أو التوسع وراء محيط الدائرة يرجع الى ميل الشعوب التي تعيش بداخلها الى الاندماج ببعضها . فالحدود ، كاللبشرة التي تكسو الجسد الحي ، تؤدي مهمة خاصة بها فتارة تكون مهمتها قاصرة على صيانة ما بداخلها وتارة تكون مهمتها البديل والمقايضة . فهي نقطة فاصلة يقف عندها الطرفان ولكنها أيضاً نقطة مرور يتجلى أمامها نشاط خاص . ففي الأصل كانت تلك الحدود عبارة عن منطقة محايدة لا يمتلكها أحد ، ولكنها كانت دائماً موضع نزاع ، وتمتد الى مدى يوازي المسافة التي تفصل بين جيشين . على ان المصالح والعادات قد قربت بين الخصوم الى حد الالتصاق ببعضهم وحولت نظرية تلك المنطقة المحايدة الى اعتبارها المجرد والنظر اليها كخط هندسي رضي به الفريقان مؤقتاً . فهذا الخط إذن يجمع بينهما بقدر ما يفرق بينهما .

على أن سقوط الحق يتجلى في النزاع بين الخصوم المتباعين بتوطيد الأوضاع المكتسبة ، كما أن عدم شرعية التمسك بالقوانين السابقة يحظر قلبها أو تعديلها . إن الحياة لا تقف وحركتها لا تهدأ ومع ذلك فإن الأشخاص الذين يعاملون أناساً يرفضون التسليم بالامر الواقع لا يستطيعون التعامل إلا إذا صاروا بصحة الأمور كما كانت عليه وقت التعامل . ان الاجراءات القانونية أو السياسية سواء أكانت خاصة بملكية العين أو بحالة الأفراد أو بمصلحة الشعوب قد وضعت مع مراعاة وجود نظام للأشياء . وكل شخص ينفذ تلك الاجراءات تحت مسؤوليته ويعرض نفسه للخديعة والغش إذا هو لم يفاوض صاحب الحق بالذات . على أنه من المستحيل الرجوع بالحوادث الى ما وراء عهد محدود لا مكان تقدير صحة الوقائع بأكملها ، إذ أن كثيراً من المعاهدات والعقود المبرمة ترتكز الى العقد المتنازع فيه وقد مرت — بعد التصديق عليه شتى الحوادث حتى لقد صار من المتعذر الغاؤه دون المساس بدعائم الحياة الاجتماعية وتحطيم صرح كبير من بنيانه . ففي انزعاج حجر واحد من الأساس ما يعرض جداراً عظيماً من جدرانه للانهدام . وكما يكون الانقلاب عظيماً وفظيماً

لو أمكن الظعن في جميع الحقوق المكتسبة وتقضيها دون اعتبار شرط الزمن الذي انقضى عليها ، ولكن الأعمال التي تستند إليها تحميها ، لحسن الحظ ، ضد مطالبات الاسترداد المطردة بلا انقطاع .

وهكذا يتحوّل الأمر الواقع الى حق . وهذا الحق يندفع الى الأمام مع حركة الزمن بغير رجعة . وارتباط تلك الحركة بأعمال أخرى يتعذر فصلها عن دورة الأيام ولا يمكن التغاضي عنها وامتنكارها . ان تأليف القوات المتزنة يصبح ، بفعل الزمن ، عملية أساسية بل تكاد تكون ساحرة لشدة تأثيرها فتولد قانون العلاقات الخارجية بين الأفراد المستقلين .

ان العقد هو الآلة
والتحالف بين الدول
في البدء كانت الدولة
الفرد للأرض مجهولة
والعشيرة الخاضعة لنظام
بعض المنقولات كالأمم
نقل العين — عن طريق
واكتساب رضا فيقة
جانب واحد ، ثم أصبح
من الجانبين . فالوعد
مماثلة ورغبة ظاهرة في
لا اكتساب مساعدته
الميل المتبادلة أساساً
أن يرقبوا ورود هبة
قبل أن تحمد جذوة
أن يتم التعاقد الذي
تكون الحال إذا كان
إبرام عقد لأجل . و
نية الأفراد لتنفيذ

الفصل الثالث

التعاقد والعرف

ان المقد هو الآلة التي يُسجل فيها عادة توازن القوات البشرية كعاهدات الصلح والتحالف بين الدول والشعوب والاتفاقات التجارية بين الأفراد .

في البدء كانت العقود استثنائية وكان البذل بين فردين قليلاً جداً . وكانت ملكية الفرد للأرض مجهولة حتى ظهرت الزراعة فوضعت حداً لعصر البداوة . أما في داخل الأسرة والعشيرة الخاضعة لنظام تأديبي ، فالشيوعية الأصلية كانت لا تترك للملكية الخاصة إلا بعض المنقولات كالأسلحة والحلي أو الأواني المنزلية الصغيرة ، إلا أنه يخال أن طريقة نقل العين — عن طريق البذل — قد تقدمتها الهبة . فكان الضعيف يسعى إلى استئالة القوي واكتساب رضاه فيقدم له العطايا والهدايا . وتلك الهدايا كانت — في الأصل — قاصرة على جانب واحد ، ثم أصبحت بعد ذلك متبادلة للدلالة على الشعور القائم على الخوف والاحترام من الجانبين . فالوعد بالطاعة والخضوع من جانب واحد كان يتطلب من الجانب الآخر عاطفة ماثلة ورغبة ظاهرة في تبادل المصلحة ، خصوصاً إذا كانت صادرة عن شخص تحسن مداراته لا اكتساب مساعدته أو على الأقل حياده . ويقول مبنسر : « ليس من المستحيل أن تكون الميول المتبادلة أساس التعاقد الذي نشأ عنه البذل . لقد تعودوا — عند تقديم هبة ما — أن يرقبوا ورود هبة متساوية لها في الثمن أو القيمة . وهكذا يجب أن يتم البذل بين الطرفين قبل أن تخمد جذوة العاطفة التي أوجت به . على أن العواطف سريعة التطور ، ولذلك يجب أن يتم التعاقد الذي تجلت فيه تلك العواطف ويُمهر في الحال أو في مدى قصير . وهكذا تكون الحال إذا كان البذل وليد المصلحة . فالصفة تتم نقداً وعيناً إذ من أصعب الأمور ابرام عقد لأجل . وفي الواقع ، هل يمكن — بغير تدخل سلطة قوية — الاعتماد على حسن نية الأفراد لتنفيذ عهد أرجى على الرغم من حصول كلا الطرفين على ما يقابل تعهداته

ووعوده؟ ولقد كانت التجارة بين السياح وبرابرة أفريقيا الوسطى تحاط بمثل تلك الأسباب، وكذلك بين العصابات والقبائل المسلحة. فقد كان أفراد الفريقين يتفوقون بكامل صلاحهم خلال المفاوضات وهم صامتون. وهكذا يصح القول بأن أول أوضاع البديل يقوم على التصور بأن الفريقين المتفاوضين قد عقدا هدنة فيما بينهما وإن تلك الهدنة واجبة الاحترام خلال المفاوضات. وأتينا نجد في عقود بعض القبائل الهندية عبارات تحدّ وخصومة عنيفة تعبر ممّا يضمّره المتعاقدون نحو بعضهم من شعور الحقد والضعف.

ففي الأصل إذن كان عقد البديل ينطوي كذلك على معاهدة صالح لا تتميز عنه، إن لقوة الفريقين المتعاملين تأثيراً كبيراً على تحديد شروط المعاملة اقتصادياً، واتفاق الآراء والرغبات كثيراً ما يكون خاضعاً لعوامل الرهبة والخوف. ولا تتم الموافقة بين الطرفين إلا إذا فضلا الحالة الجديدة التي تنشأ عن اتفاقهما على الحالة التي كانا عليها مهما كانت أسبابها. وكل فريق يقدر أن ما يجب أن يناله لنفسه لا بد أن يمتاز كثيراً على ما يتنازل عنه لخصمه. ومن الأسباب التي تحمل على الاتفاق يوجد الضغط الذي يبديه الجانب القوي إلى جانب الإكراه وتأثيرات الظروف الخارجية التي لا تعمل على إرادة الفريقين بنسبة واحدة. ففي كل اتفاق تتمزج الحرية والإكراه بكميات غير متساوية ولكنها مع ذلك غير مهملة. فالحرية التامة ليست من هذا العالم الذي يتحرك فيه الرجل في نطاق النسبية. ومع ذلك فإن القوة وحدها ليست بمفردها كفيلة للوصول إلى عقد اتفاق. والموافقة بين المتعاقدين أصراً لا بد منه فهي بمثابة نزع السلاح والامتثال الذاتي من الوجهة الأخلاقية حيال الضرورة المعترف بها. ثم إن المفاوضات لا تخرج عن كونها ضرباً من ضروب القتال إذا هي لم تسفر عن مثل نتائجها. إن الغرض بل الغاية التي يسعى اليها كل فريق هي التغلب على خصمه — سواء بالقوة أو بالحيلة — لاختضاعه لإرادته وحملة على الاعتراف بضعف مقاومته وعدم الفائدة منها. فإذا أقنعه ثم له النصر لأن المرء يعد نفسه مقهوراً إذا ساوره الشك في نفسه وتملكه اليقين بقوة خصمه ثم إن المفاوضات لا تتم إلا إذا أيقن فريق بعجزه عن دحض مزاعم الفريق المعادي وتذليلها فكل الفريقين يتأثر بسلطة منافسه وسطوته ويسلم له بشروط على أنه يفرض عليه — إرضاءً لنفسه وانتقاماً لها — شيئاً من رغباته وإرادته، إذا أنه يندر أن يتم اتفاق بين

متعاقدين دون أن يف
أحد الطرفين المتعا
إلا تسوية للمطالب
مزايا الموقف لا تقتصر
لا يؤدي إلى الاتفاق
ليحمل الخصم على تق
المطامع فليس ما يحول
صعب جمعه بعض الو
الشيء، رضى بالتح
وذلك الرضوخ اليائ
وقتما من الزمن.

ولنذكر — على
التعاقد كان يفرض على
في المساوات بين المتع
وإن كان في أوقات أق
القواعد المقررة. وي
وبين شركة مسكك حد
فهل يمكن أن يتبادلوا
تقريباً لا يتمنعان بمط
أحد الطرفين على الآ
قبضة الآخر: كحاج
ذلك من الأسباب
خاضعة للتأثيرات وإن
إن للمعاهدات

متعاقدين دون أن يفرض كل منهما على الآخر شروطه وامتيازاته إذ لا يمكن التسليم بأن أحد الطرفين المتعاقدين يتحمل بمفرده جميع التضحيات، خصوصاً وإن الاتفاق ليس إلا تسوية للمطالب سواءً أكانت في المعاملات التجارية والمعاهدات السياسية. فهما كانت مزايا الموقف الاقتصادي أو الانتصار الحربي — إن لم يصحبه سحق العدو تماماً — فإنه لا يؤدي إلى الاتفاق أو إلى الصلح ما لم يتنازل الطرف الأقوى عن جزء من الحالة المكتسبة ليحمل الخصم على تفضيل الاتفاق على القتال والبدل على التمتع والتوقف. إما إذا اصطدمت المطامع فليس ما يحول دون وقوع التوقف والقطيعة. إن النشاط إذا لم يكن محسوراً وكان موزعاً صعب جمعه بعض الوقت وضعف شره. والارادة مهما كانت قوية، إذا هي لانت بعض الشيء، رضيت بالتحكيم وخففت من غلوائها ومزاعمها. إن القبول والرضى هو الرضوخ وذلك الرضوخ اليأس في غيبته عقوبة أشد وأعظم — هو الذي يضمن الانتفاع بالتعاقد وقتاً من الزمن.

ولنذكر — على سبيل المثل بين رئيس ومرؤوس — التعاقد في عهد الاقطاعية. فذلك التعاقد كان يفرض على التابع والمتبوع واجبات متبادلة ولكنها غير متساوية. إن التفاوت في المساوات بين المتعاقدين يظل قائماً وأنه ليزداد — في بعض الظروف — خطورة في أيامنا وإن كان في أوقات أقل اضطراباً من تلك. فتساوي الشروط في المجتمع من الشواذ لا من القواعد المقررة. ويكفي أن نقارن بين حالة صاحب صناعة كبيرة وحالة العامل الذي يستخدمه وبين شركة سكك حديدية والمسافر الذي يريد ركوب القطار، لنتبين الفرق بين الحالتين! فهل يمكن أن يتبادلوا المعاملة على قدم المساواة؟ إن البائع والمشتري — في أية عملية تجارية تقريباً — لا يتمتعان بمطلق حرية قبول التعاقد أو رفضه فتأثير العرض أو الطلب يرجح كفة أحد الطرفين على الآخر. فقد توجد لدى أحدهما أسباب شخصية وظروف قهرية تجعله في قبضة الآخر: كحاجته إلى نقود، أو عدم استطاعته التخلص من قيود احتسار، أو غير ذلك من الأسباب التي يختلف تأثيرها ومفعولها بحيث يمكن القول بأن جميع العقود خاضعة للتأثيرات وإن فائدتها ترجع إلى أحد الطرفين دون الطرف الآخر.

إن للمعاهدات الدولية صفة كهذه. إذ أنها كثيراً ما تصل بين دول متباينة في القوة

تبايناً عظيماً أكثر مما تصل بين الأفراد . فهل يمكن أن تقاوم الدول الامبراطورية العظمى
زعة الكبر والانانية التي تمتاز بها وتنزل عنها لتفاوض امارات ضئيلة أو جمهوريات صغيرة
مفاوضة الند للند ؟ يقيناً لا . . على أن الدول - أو قلما يكون في عهدنا - مرتبطة بالأرض
التي تمثلها وهي لا تستطيع أن تقصر علاقاتها على أمور ثانوية ومنازعات مستمرة ، أو على
عمليات تبادل أو مقايضة تنفذ في وقتها على ألا تتجدد إلا نادراً أو لا تتجدد مطلقاً . أما
البلاد المتلاصقة أو المجاورة لبعضها فتتأثر بينها علاقات وطيدة مضطربة ، لآجال طويلة ،
وترجي الى ايجاد حالة مستديمة : كتحديد الحدود ، ودفع الجزية ، ومعاهدات تجارية . أما
عقوبة الارتباطات المتبادلة والالتزامات فوقوفة على احتمال العودة الى القتال العنفي أو
المستتر الذي تلافيا وقوعه ووضعاً حاداً له . وإذن ما الفائدة من تجديد اختبار نتائجه
معروفة ؟ وما دامت قوات الأمم المتقابلة لا تختلف فإن مآل النزاع لا يمكن أن يكون
موضع شك .

إن شروط الاتفاق تنبئ بتلك الحالة . على أن الحالة المتبادلة التي يوجد عليها الطرفان
يمكن - مع ذلك أن تتغير بين النتيجة وبين تنفيذ الاتفاق ، وأنئذ تظهر الحالة جد دقيقة .
إن التعاقد لم يبرم ليكون خالداً . وعيناً يحاول أن يجمع بين حلقات المستقبل في سلسلة
واحدة . تلك عمليات واجراءات وقتية قائمة على الخيال ووضعت لمجرد الانتقال من حال الى
حال . ويتجلى ضعف العقد عند ما يحاول أن يضم عهداً طويلاً إذ أنه يتعدى الإدراك
البشري . إن التنفيذ الذي يتطلب صنيعة طويلاً يتأثر بحوادث غريبة عن صلب التعاقد .
فالمرجع أو القاضي وكذلك الطرفان المتعاقدان ، يستندون جميعاً - لتعديل شروط
الاتفاق - الى الظروف التي يتعذر فرضها أو وقوعها عند ابرام التعاقد . وحينئذ لا يبقى
من الاتفاق إلا شكل العقد أن لم يبلغ بأكمله ، ويتخذ شكل شركة لم تقم إلا تحت ضغط
الحوادث . وهذا هو سر ضعف المعاهدات الدولية . « إن المعاهدات - كما يقول سوريل -
هي رمز للعلاقات القائمة - وقت ابرامها - بين القوة المادية والقوة الأخلاقية التي تتمتع
بها الدول المتعاقدة . وتظل تلك المعاهدات قائمة بنسبة تقدير تلك القوات ، أيها كان ذلك
التقدير . إن الحقوق التي تفرضها لا تتجاوز مطلقاً الشروط التي تقررت فيها تلك الحقوق » .

إن التعاقد الصحيح
فهؤلاء الأفراد أو الدول
ويقول دور كيم :
نزاعاً مستتراً أو قل
فأنا اليوم أرى أن
في وجهك وأكون
أصبح اشتراكاً لا يتم

إن الحق الأصلي
وليس أسهل من نفسه
الذين يجتمعون . و
خفيفة وعزبة لحركة
ينبسط على الأرض
يحني رأسه للدلالة
عند ما يتقدم بالتمتع
رجاء أن يحظى من
القديمة في شكلها
غير محسوس فاجبر
الظن الذي كان يسا
الرميون عند ما تب
- مع بعض التفاوت
إن موضوع
الاجراءات القضائية
الحركة يسبق

إن التعاقد الصحيح لا يربط الأفراد أو الدول إلاً بنقطة واحدة ولا مد قصير . ولذلك فهو لاء الأفراد أو الدول يظنون في عرلة عن بعضهم في كل ما ليس له مساس مباشر بمصالحهم . ويقول دوركيم : « إذا نحن نظرنا الى الأشياء في أعماقها فاننا نجد أن انسجام المصالح يخفي نزاعاً مستتراً أو قل ما يكون مؤجلاً . والواقع أن المصلحة في هذا العالم أقل الأشياء ثباتاً . فأنا اليوم أرى أن مصلحتي في أن أتفق معك ثم يصبح نفس السبب غداً وسيلة لأن أقف في وجهك وأكون لك ندماً . فهذا السبب لا يمكن أن يوجد إلاً علاقات وقتية أو بمعنى أصح اشتراكاً لا يتجاوز يوماً واحداً . »

إن الحق الأصلي الناشئ عن المنازعات والاتفاقات المتعاقبة ، مليء بالمراسيم والتشريع . وليس أسهل من تفسير ذلك ، فالمراسيم تدل في ظاهرها على حالة كل شخص من الأشخاص الذين يجتمعون . وما الانحناء والتحيات والاحترامات التي يبدونها لبعضهم إلاً أوضاعاً مخففة ورمزية لحركة الرجل — في العصور الأولى — إذا أراد أن يقدم خضوعه التام فانه ينبطح على الأرض بغير صلاح بحيث لا يستطيع أن يبدي أي حراك أو مقاومة ، أو إنه يحني رأسه للدلالة على أنه يقدمها الى خصمه الظافر . أما في عهدنا ، فان الرجل المتمدين ، عند ما يتقدم بالتحية ، ينزع قبعته ويعيد حركة الرجل المهمحي الذي ينزع عنه كل شيء رجاء أن يحظى من خصمه بالحلم والرافة . وكذلك المراسيم السياسية فانها تمثل العادات القديمة في شكلها الحديث الذي اكتسبته بعد أن تطورت تدريجياً مع الزمن تطوراً مستتراً غير محسوس فإجراءات الحرص التي كان يتبعها المتعاقدون في تلك العصور النائية وسوء الظن الذي كان يساور نفوسهم قد تحولت الى علامات الاحترام التي يتبادلها الأشخاص الرمييون عندما تبدأ العلاقات ببعضهم . وتلك المراسيم تدل على المساواة بين الخصوم — مع بعض التفاوت — إذا كانوا متقاربين في المكانة والتمثيل أو عدم المساواة بينهم بتاتاً . إن موضوع الشكل يشغل المكانة الأولى . ولقد زعموا كذلك ان الحرب ضرب من الاجراءات القضائية . وان الأصح أن يقال ان تلك الاجراءات هي الحرب بالذات ، لأن وجود المحركة يسبق القاعدة التي صندتها عن القرارات التي تصدر عنها . واذن يكون من أهم

الأمور اوقوف على الطريقة التي سيلتقي معها الخصوم ، وفي أي ظروف يستطيعون الانتفاع بالوسائل التي لديهم . ان نتيجة المرافعات أمام المحاكم رهينة بالاتفاقات المقررة لطلب التحكيم في الخلافات الناشئة عنها أكثر مما هي رهينة بصحة دعوى أحد الطرفين وقوة حجته . ان حق السلم أو قانونه شبهه بحق الحرب وقانونه ، لأنه يحل محله مع الاحتفاظ بنية الرجوع اليه اذا ما خيبت النتيجة الأمل المعقود عليها .

على أنه لن يتخلص عنه إلا ببطء متناهي إذ أن محكمة العدل في العصور القديمة كانت مؤلفة من رجال السيف . كان أحد أتباع شارل الأصلع إذا ما دما الخصوم الى المثل أمام المحكمة طلب اليهم أن يأتوا بكامل سلاحهم وينبئهم بأنهم قد يقاتلون بعضهم تأييداً لصحة دعواهم . أما في إنجلترا فالمحكمة التي تتولى تنفيذ الاجراءات القانونية لتسليم الأرض لما سكها كانت في ذلك العهد مؤلفة من رجال السيف والحرب . وكان من حق كل فرد يتمتع بالحرية أن يطلب حمايته أمام محكمة مؤلفة من الأمراء التابع لولايتهم . وكانت المنازعات تقض بتطبيق قواعد القانون أكثر من استعمال وسائل التوفيق بين المزايم المتناقضة . فكان القضاة يحاولون تبسيط تلك القواعد لوضع حد لحالة الحرب لأنها أساءت إليهم أكثر مما أساءت الى المتقاضين أنفسهم . ولا شك في أن نظام الصلح في نظير دفع غرامة مالية ، قد وضع لحقن الدماء ووضع حد للانتقامات الشخصية وقد تعددت تلك الغرامة — مع مرور الزمن — بتحديد مبلغ إجمالي ثمناً للدم الذي أهرق . وإننا نجد في المرسوم الملكي الذي صدر عام ١٢٩٦ بمنع المبارزات القضائية والحروب الشخصية ابان وجود الملك في حرب خارجية دليلاً على الأسباب القهرية الدافعة الى الاحتفاظ بالسلم الداخلي . وكذلك القانون الجرمانى القديم فانه كان يفرض على الضعيف تقديم الدليل لأن مصلحته تقضي بأن يتلافى غضب المعتدي . ولهذا السبب يقولون أن الدفاع مكلف بإيراد البرهان . إلا أن تلك القاعدة تنقلب الى العكس اذا كانت الحالة الاجتماعية مترنة مركزة وكانت تستند الى صلح أضمن وأنسب ، فان القرائن تتجه لصالح المدعى عليه الذي يتمتع بالحيازة الفعلية وتمتعيد الاتباع . وهكذا يكون واجب المدعي إثبات حقه بالبينة والبرهان .

ويسوى النزاع القائم بين فريقين بطريق الضغط المتوالي من جانب جميع من يهمهم أمر

المحافظة على السلم أو إ

هذا الحكم حكماً صحيحاً

تلك أيضاً أبرز

يشمل قواعد المرافعات

لقض المنازعات ولا

بينهم بدلاً من ال

النزاع على قرار تحكيم

والحاكم أو المشرع أو

إرضائهم بعض الشي

السياسيين . وتأليف

دولية . وهذا التناقض

إن القانون العام

ومعبرة عن علاقة

أساس عقد دولي له

ثم معاهدات فيينا و

ألفت تبعاً لقانون أو

وفي الختام نرى

تمثل صفة العقوبة

رعى إلى إيضاح أوض

ولكن الضرر الذي

عين بعين ومن بسن

ذلك . ثم أن اجراء

مسفّر تكون موضع

الناشئة عن الطمع و

المحافظة على السلم أو إعادته وبناؤه الحكم بعلاقة القوات الماثلة المتنازعة . ولا يمكن اعتبار هذا الحكم حكماً صحيحاً ولكنه يُعدُّ وساطة مسلحة .

تلك أيضاً أبرز صفات القانون الدولي الذي بقي على ما كان عليه منذ عهده الأول . فانه يشمل قواعد للمرافعات أكثر مما فيه من قواعد أساسية تطبيقية . وليس التحكيم وسيلة لفض المنازعات ولكنه يُعدُّ وسيلة للتوفيق بين خصوم يفضلون وساطة فريق ثالث للمعادلة بينهم بدلاً من الالتجاء الى السلاح لفض نزاعهم . إن دعوى التحكيم التي تحيل تسوية النزاع على قرار تحكيم تهتم باختيار المحكمين أكثر من اهتمامها بالمبادئ التي يبتدونها بها . والحاكم أو المشرع أو المحكمة المناط بهم أمر الفصل في النزاع قل أن يهتموا بالخصوم دون إرضائهم ببعض الشيء ، وعصبة الأمم التي أنشئت حديثاً ليست إلا مجتمع من الرجال السياسيين . وتأليف محكمة العدل الملحققة بها قد سبقها اجراءات تشريعية وإنشاء شرطة دولية . وهذا التناقض في الاجراءات يعتبره التاريخ منطقاً سليماً .

إن القانون العام كان في وقت ما وفي جميع أنحاء العالم ، مجموعة معاهدات مرتبطة ببعضها ومعبرة عن علاقة القوات وأداة للمصالح في العصر الذي عقدت فيه وهي تقوم عادة على أساس عقد دولي له صبغة طامة وأبرم لوضع حد لعهد قتال وحروب . فمعاهدات وستفاليا ثم معاهدات فيينا وفي عهدنا مجموعة معاهدات فرساي وسان جرمان ونوي وتريانون قد ألغت تبعاً لقانون أوروبا العام وضمنت السلم في الجزء الغربي من العالم عدة سنوات .

وفي الختام نرى أن نأتي على صورة أخيرة للتشريع في العصور الأولى وتلك الصورة تمثل صفة العقوبة التي تتخذ مظهر الانتقام أكثر مما هي عقوبة للردع أو الارهاب . وهي رمي إلى إيضاح أوضاع الجريمة المرتبطة بها . فحسامة العقوبة لا تقاس فقط بفظاعة الجريمة ولكن الضرر الذي يحاق بالمجرم يكاد يشبه في ظروفه ونتائجه الضرر الذي لحق بالضحية . . . عين بعين ومن بسن . . . إن شريعة الاقتصاص من المجرم بنفس جرمه لأعظم دليل على ذلك . ثم أن اجراءات قمع الفتنة تتخذ شكل الفتنة بالذات ، فالتخالفات التي تدل على شعور مسفٍ تكون موضع عقوبات مخجلة كالسوط والتشهير والنصيبة والسخرية ، والتخالفات الناشئة عن الطمع والجشع يعاقب عليها بالغرامات المالية ، إن شعور الانتقام يرتاح ويردأ

لتلك العقوبات التي توجد صلة بين العقوبة ونوع الجريمة ، وليس بين العقوبة واستعداد المجرم . إن القانون القديم كان لا يهتم بإصلاح حال المجرم أو إرهاب من يدفعهم الغرور والمثل السيء الى التمثل به فهو يذهب الى أبعد من ذلك إذ هو لا يبحث عن سبق الاصرار أو التعمد . ولذلك فإن من يحدث أو يسبب في ضرر ولو بغير عمد أو قصد ناله نفس العقاب الذي ينال مرتكب الجرم مع سبق الاصرار .

فهل يفهم من ذلك شيء غير أن الفكرة الأساسية في هذا التطبيق هي إيجاد نوع من المعادلة والتوازن ؟ وأن الضرر الذي كان يحدث لا يتم إصلاحه عن طريق التعويض المادي ولكن عن طريق هدم ما يتناسب معه ويوازيه ، وأن كل عذاب يجب أن يعوّض عنه بعذاب يماثله ويتساوى معه . إن التكفير عن الجرم يعتبر نوعاً من أنواع المقاصة . ولا زالت المنازعات بين القبائل الهمجية حتى في أيامنا تصطبغ بتلك الصبغة . فهناك قبائل تقوم بغزواتها لجرد الاضرار بمحقوق الغير بما يوازي الضرر الذي لحق بها ، فإذا تساوى الضرر الذي أحدثوه بالاهانة التي لحقت بهم كفوا عن عملهم وارتدوا من تلقاء أنفسهم .

وستظل تلك الحروب الخاصة قائمة مادام المجتمع لم يصل الى درجة من النظام كفيلة بالمحافظة عليه وما دام ضمير الجماعة لا يؤثر على شعور الأفراد ويكبح جماح الحقد ونزعة الانتقام التي تتملك نفوسهم بتهدئة الخواطر وتخفيف بعض العقوبات الوحشية . وكذلك بتشديد بعض العقوبات البسيطة التافهة التي تطبق على بعض الجرائم التي ينظر اليها الخصوم فيما بينهم بشفقة متبادلة وإن كانت عواقبها تعود بأضرار جسيمة على المجتمع . وقبل أن يصل التطور الى تلك المرحلة الأخيرة التي تعتبر فيها الدولة الجرائم الخاصة جرائم عامة فإنه يتقلب في ثلاث مراحل : مرحلة الانتقام الشخصي ، وهذا الانتقام لا يخرج عن كونه حالة حرب قائمة بين مائلات أو جماعات مستقلة ، ومرحلة الصلح بواسطة المال وهو لا يعدو عن كونه نوع من معاهدات الصلح المتفق عليها طوعاً برضاء الطرفين بعد إذ سُمّي القتال وبعد إذ شعرا بتعادل قوتيهما تعادلاً محسوساً وأئنفذ يعدل المعتدى عليه عن انتقامه ، كما يعدل المعتدي — الذي يخشى ذلك الانتقام — عن متابعة مجرمه (ذلك هو القانون الجرمانى وقانون الاثنى عشر لوحة) . ثم المرحلة الثالثة والأخيرة وهي مرحلة الصلح المشروع الذي تفرضه

الدولة وتحدد شروط
نرى في قانون العقوب
ليست خاضعة لاجرا
طلب العقوبة أو المنق
الضرر الذي يلحق بال
على أنه قد ظهر
التي تقع بين الجماعات
أعضاء الأسرة الخا
توقيع الجزاء بين
في دائرة الأسرة
الأسرة نحو زوجه
المعترف به في التش
سلطة الدولة في قمع
العهد الذي يتولده
تعادلهما .

وإنه نظراً للتش
— لا بطريقة م
السوابق المتعددة
فُرضت باعتبار أ
أو بعبارة أصح
والعمل الأسر
المصطلح عليه لا
فالتدليل بالأمثال

الدولة وتحدد شروطه . إن جميع الشعوب المتمدينة قد مرت بتلك المراحل . وفي عهدنا هذا نرى في قانون العقوبات في الحبشة ، إن الجرائم الموجهة إلى أفراد ، وجرائم القتل والسرقة ، ليست خاضعة لاجراءات قانونية إلا بناءً على طلب أولي الشأن الذين لهم الحق في التنازل عن طلب العقوبة أو المفاوضة وحسم النزاع بمعاهدة صلح . إن الشعب الحبشي لا يشعر بشدة الضرر الذي يلحق بالمجتمع من جراء تلك الاعتداءات الشخصية .

على أنه قد ظهر أن الضمانات التي يمكن الحصول عليها من جراء تدخل الدولة في المنازعات التي تقع بين الجماعات — إذا كانوا مستقلين — أفعل وأشد أثراً من الضمانات التي يتمتع بها أعضاء الأسرة الخاضعين لتأديب الأب في الجرائم التي تتأثر منها الأسرة وحدها . إن حق توقيع الجزاء بين الجماعات في عهد النظام الأسقي كان ينفذ بغير ما رقيب ، إلا الرأي المسائد في دائرة الأسرة المتحدة بشعور واحد . إن حق الموت أو الحياة الذي يتمتع به رب الأسرة نحو زوجه وأعقابه وعبيده لم يكن منظماً أكثر من حق الوالدين في تأديب أولادهم المعترف به في التشريع المصري . فهذا التخفيف المضطرب من جهة ، والامتداد العكسي في سلطة الدولة في قمع جرائم ومخالفات الخدم تبين مموّ العهد القانوني الذي تحقق بالتوازن على العهد الذي يتولد من نظام الأسرة القديم حيث كانت السلطة تسيطر دون وجود سلطة أخرى تعادلها .

وإنه نظراً للتكرار فإن بعض الأعمال والتعاقدات قد اكتسبت قوة الحق الثابت المفروض — لا بطريقة مكرهة وفي إطار محدود — ولكن في شكل ظاهري عام وتحت تأثير السوابق المتعددة . وهكذا تقبل تلك الأعمال والتعاقدات بغير اعتراض أو مقاومة لأنها فُرضت باعتبار أنها نتائج لضروريات الحياة العامة . فهي إيضاح وتفسير لنوع من التوازن أو بعبارة أصح هي نوع من التعهد والتعاقد .

والعمل الأساسي لا يقل شرعية عن الأعمال التي تعقبه وتضرب على منواله . إذ العرف المصطلح عليه لا يخلق حقاً : إنه يكشف عن هذا الحق ويظهره وهو لذلك يزيده قوة . فالتدليل بالأمثال المتكررة على كيفية التوفيق بين المصالح المختلفة المتعارضة في حالة محدودة

ويحمل المترددين على الازعان إلى حل قد يكون مفروضاً بالقوة ، فيترتب على ذلك تفضيل هذا الحل وقبوله لتلافي الضرر الذي ينجم عن مقاومة غير مجدية . وعلى كل حال فإن العلاقات التي تقوم على أساس واضح وعبارات جلية ظاهرة تتجلى عن حالة مستترة . وتلك الحالة قل أن تتغير بظهور الأحوال المتعاقبة أو انتقالها .

وهكذا نرى أن أنسب الطرق للعمل وأكثرها ملائمة لنظام الأشياء المقرر ، تتكرر وتزداد باطراد مستمر فتخلق عادات تتخذ مع الوقت صفة القواعد الثابتة . إن الأمر الواقع يرمي إلى التداول والتكرار إذ هو ينطبع في مجموعة الأعضاء والوجدان وينساب شيئاً فشيئاً من الشعور المفكر إلى أعماق اللا شعور . فتطبيقه المتبادل يعزز ما تقدمه من العلاقات الأولية غير المرتكزة .

إن الاستعمال يتطور رويداً رويداً بفضل التعديلات التي تدخل على نظام الأشياء الطبيعي فيساعد ذلك — وبدون أي خطر يذكر — على إيجاد تطبيق جديد . أما إذا تحولت الحالات بسرعة فإن الثقة في الاستعمال تصطدم بحدوث انقلابات ومفاجآت قد تكون سبباً في وقوع نكبات حقيقية . وهكذا تسود — خصوصاً في النظام الدولي — حالة عدم استقرار تحول دون تنفيذ كثير من الآمال العظيمة والأفكار السامية التي ترقبها الإنسانية وتعلق عليها مستقبلها .

إن الحق الذي يستخلص عفواً من العلاقات الخارجية يتجلى عن صفات تميزه بكل سهولة فوحشية أصوله وصلابته تجعل منه آلة يصعب استعمالها وعلى جانب عظيم من الخطورة . إنه سلاح لا يخلو من الشر والأيذاء حتى مع من يستعملونه بحذر واحتراس . وهذا السلاح يحمله الأقوياء الأشداء بقدر ما يحمله الضعفاء المستكينين . ولا شك في أنهم جميعاً يشعرون بأنه حمل ثقيل إذا هم لم يستعينوا بكل قواهم على حمله .

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الحق يُعد انتصاراً على القوة العاشمة ويخفف من غلوها وإفراطها . ولكنه يمتاز بعيب ظاهر وهو عدم الاستقرار خصوصاً إذا كان صادراً عن توازن عدد قليل من العناصر . ولما كانت هذه العناصر لا تتبع نظام الأشياء الجامدة ولكنها تتبع كائنات حيّة خاضعة للتحول ، فأى تحول في نشاط إحدى هذه العناصر يكفي

لتحطيم التوازن والاعتماد . فهو مؤلف من جديد تستطيع —

وفي النهاية يعمل شاملة ناشئة عن الاتزان المعرض للاخلال ليكون أشد تقطع الروابط التي كانت بارزاً للآن على

أن هذا الحق ناشئ وينقصه في الداخل أن مثل هذا الحق ناشئ أنه مجموعة من القواعد دون إهيارها إلا أن عسى أن يجد فيها

فإذا كانت القوة التي ينشئان عنها — أن يرجى للإنسانية من الحرب كما يعتبر الخير — هو الحق

لتحطيم التوازن والاخلال بجميع أجزاء الجهاز اخلاقاً كبيراً . وهذا الجهاز في ذاته غير مغلق . فهو مؤلف من عناصر مختلفة العدد منوعة ، ويظل مفتوحاً ومعرضاً لمدخل عوامل جديدة تستطيع — هي أيضاً — تحويل استعداد الأطراف تحويلاً كلياً .

وفي النهاية يعمل كل واحد من تلك العوامل بطريقة كلية في اتجاه واحد وبقوة شاملة ناشئة عن الاتجاهات المختلفة أو المعارضات . وهذه الظروف مجتمعة تساعد على إيجاد التوازن المعرض للانحيار تحت تأثير الاهتزازات الوحشية والاختلاجات غير المنتظمة . وان الخلل ليكون أشد خطراً وأعظم بقدر ما تكون القطيعة خائفة . ثم ان تلك الاهتزازات تقطع الروابط التي تتكون بين الأطراف المتعاملين وتقوض دعائم المحور وتغير الاتجاه الذي كان بارزاً للآن على كل عنصر من العناصر التي تؤلفه .

ان هذا الحق ناشئ من امتزاج القوات الخاضعة للأعمال والتأثيرات المحلية والعرضية . وينقصه في الداخل دعامه مبدأ رئيسي يسيطر عليه نفوذ سلطة كفيلة بحسم النزاع وفرضه . ان مثل هذا الحق ناقص إذ انه يفتقر الى القاعدة الصريحة التي تعد بمثابة تشريع ثابت منتظم . انه مجموعة من القوات المتعارضة التي ترتكز الى بعضها وترتفع ببطء كالقبة المتداعية لا يحول دون انهيارها الا القواعد والعقود التي تسندها . ومع ذلك فالمرء يحتاج الى الالتجاء تحتها عسى أن يجد فيها مجنباً أو ترصاً .

فاذا كانت القوة والحق يختلفان تماماً في الجنس والطبع . واذا كانا — للاسباب المتعارضة التي ينشئان عنها — يقضي أحدهما الآخر ، فان تعاقبهما يصبح أمراً محتوماً ، وانه لمن العبث أن يرجى للانسانية مستقبل أحسن . ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث . فالسلم يعتبر حالة خاصة من الحرب كما يعتبر توازن القوات حالة من التحور الاجتماعي . والسلم — وهو آمني معاني الخير — هو الحق كما ان الحرب ليس الا مظهر من ثورة القوات على بعضها .

مجتمعات مركبة قد
اندماجاً كلياً.

وكما أن تلاصق

جهة أسمى من وحدة

ارضاء حاجاتها المشتركة

والأسرة ، والمدن ،

باتفاقات أقل انقساماً

في حركات اجمالية أ

ولقد كانت الحرب -

الحاجة ، السبب المبي

المعارضات وجمع ال

أيضاً في الجمع بين

سامية وفرضت عليه

المشتركة بين الطرفين

لنظام ثابت دائم . و

والحرب أيضاً هي التي

المحدودة المنكشة

مناوأة عامل آخر يع

ان المجتمعات الع

مستمرة وغزوات م

الموت الاً ليقع بين

شذراً وتتحين الفرص

كانت المدينة في

كما أملفنا - شاقداً

الفصل الرابع

الحق العضوي للعلاقات الداخلية

في الطبقات السفلية من العالم الحيواني تتألف جماعات ذات صبغة مبهمه نتيجة تكدر
الخلايا وعلى الرغم من أن تلك الخلايا ميالة الى العيش عيشاً مستقلاً حرّاً . وتلك الجماعات
الحيوانية - أو كما يسمونها المستعمرات - مؤلفة من عناصر ، وإن ظلت في بدء تكوينها
منفصلة متباينة ، إلا أنها باتحادها مع بعضها تؤلف فردية ، وتلك الفردية تمتص تدريجياً
فردية الأعضاء التي تكونها : « لأن اتصال الأنسجة التي تتألف منها أعضاء المجموع لا بد
أن تؤلف في الواقع فرداً » . وما دامت جميع الخلايا متلاصقة فإن المجموع لا يستطيع أن
يتنقل إلا بحركات اجمالية ولذلك فهو يشترك جميع موارده الحيوية بفضل انسجام أنسجته
وقابليتها الى الترشيح . ثم ان تلك الخلايا - بفضل انسجامها وتشابها - تتخصص في
وظيفة لا تلبث مع الوقت أن تميزها عن بعضها بتطبيقها على العمل الذي يلائمها :
إن الوظيفة تخلق العضو . والأعضاء بدورها تخضع على الجماعة تركيباً محدوداً بفضل وضع
الأعضاء ونموها . ويذهب كثير من العلماء الى القول بأن ذلك هو السبب المباشر ونقطة
البدء في التطور حتى في طبقة الحيوانات الفقيرة التي تمتاز بعقليتها السامية الى حد يتعذر
العثور فيها على آثار التكوين الاستعماري .

ومهما يكن من أمر ذلك القياس التطوري فإن حركة التطور التي لحصناها نضع نصب
أعيننا صورة من ظاهرة الاشتراك التي أعقبت - بطريقتين مختلفتين - أرقى اوضاع
المجتمعات . فتكوينها يتجلى أحياناً من تناسل الوحدات المتفرعة عن أصل واحد ، وأحياناً
ينشأ عن اتحاد الجماعات التي كانت مؤلفة من قبل . فالأولى تعتبر مجتمعات بسيطة والثانية تعد

مجتمعات مركبة قد تشابه أعضاؤها في كثير من النقط، وترمي الى الاندماج ببعضها اندماجاً كلياً.

وكما أن تلاصق الخلايا في الجماعات الحيوانية قد أدّى الى تكوين وحدة فردية هي من جهة أممي من وحدة أعضائها، ومن جهة أخرى تعمل — بفضل الأعضاء المتباينة — على ارضاء حاجتها المشتركة، كذلك المجتمعات البشرية، سواء أكانت بسيطة أو مركبة، والأسرة، والمدن، والدول، فانها تتقارب عرضاً بروابط واهية ومتقطعة، ثم تشترك باتفاقات أقل انحصاراً وأكثر استقراراً تحت تأثير القوات المتوازنة الثابتة مما جعلها تندفع في حركات اجمالية أدت الى اكتشاف فوائد التعاون والتعامل وتبادل المصالح المشتركة. ولقد كانت الحرب — في كثير من الأحوال — بما تجرّه خلفها من ويلات وأهوال وتأثير الحاجة، السبب المباشر في ازالة الشكوك وابادة سوء النية وتحطيم العراقيل وإلانة المعارضات وجمع الحكمة وضم الحلفاء في شكل اتحاد دائم. ولقد كانت الحرب السبب أيضاً في الجمع بين هيئتين إحداهما الظافرة التي امتصت المقهورة وضمتها في وحدة صامية وفرضت عليها في بادئ الأمر ارادتها ثم انتهت بها الحال الى قبول الامتيازات المشتركة بين الطرفين. ان العلاقات النابتة القوية تضم بين جميع الأجزاء المتناثرة طبقاً لنظام ثابت دائم. ومنذ تلك اللحظة تتجدد جميع التعديلات والتغييرات في هذه الأجزاء. والحرب أيضاً هي التي تخلق المجتمع الدائم وتحافظ على كيانه ووجوده في حالته الضيقة المحدودة المنكسرة بأقصى ما فيها من عوامل الضغط والقوة. ان اشتراك عاملين في مناوأة عامل آخر يعد مبدءاً للاتحاد وعنصراً رئيسياً فعالاً من عناصر الوحدة.

ان المجتمعات الصغيرة في العصور القديمة، تلك المجتمعات التي كانت تعيش في حروب مستمرة وغزوات مطردة بغير هوادة ولا شفقة وفي أوقات كان الأسير لا ينجو من شر الموت الاً ليقع بين براثن الرق والعبودية، تلك المجتمعات كانت غريبة عن بعضها تفرشق شذراً وتتحين الفرص للبطش والقتك.

كانت المدينة في تلك العصور عبارة عن معسكر قائم. وكان دستور الأسر والمدن القديمة كما أسلفنا — شاقاً وحشيّاً بفعل الضرورات الخارجية. على أنها قد تدانت من بعضها

وامتزجت في هيئة ثابتة . وأصبح السياج المسلح المحيط بها عديم الفائدة ألا فيما يتعلق بمحيط الجماعة . أما في الداخل فإن المساحات الملتصقة ببعضها فإنها تفقد من صلابتها وخشونتها ، وتصبح قابلة للرشح كما هي الحال في المستعمرات الحيوانية الملتصقة الأعضاء ، وتسقط الحواجز ويمتزج ما بداخلها : لن تكون كالأحيا الجوفاء المتلاصقة ولكنها تصبح بمثابة قطعة واحدة من نسيج متواصل تسري في جميع أجزائه حياة واحدة .

وتتحول قوة المقاومة نحو ما يحيط بالجماعة الجديدة من الخارج . ويجتمع المقاتلون عند الحدود تحت إمرة القائد المختار . ويعين في الداخل مجلس للتشاور والتقنين وقضاة لتفسير الشرائع وتطبيقها . وتفقد العلاقات بين القبائل أو الأسر صفتها الدولية وتتحول إلى علاقات قانون خاص . ويوضع نظام الأمن في الداخل كما يوضع نظام للدفاع في الخارج . وهكذا - بفضل السلم الذي ينظم ويحتفظ به - يطمئن الأفراد إلى المستقبل ويرتاحون إلى شرف المعاملات فيتعاقبون الأعمال في المدينة ويستسامون لأنواقهم أو لكفاءاتهم . فيقدم الرعاة والمزارعون لحوم الأغنام وحنطة الأرض ، ويفزل العمال الصوف أو يصنعون الآلات اللازمة للزراعة وأسلحة القتال . ويضع التجار بضائعهم في متناول المستهلكين .

على أن هذا التخصيص في الواقع لا يعد تحقيقاً لخطوة مرسومة ، أو لارادة مدروسة . فالرجال مدفوعون ، ضد رغبتهم وبغير علمهم ، نحو اختيار العمل الذي تتوطد فيه مع الوقت كفاءة كل منهم ويميزه عن غيره . أن التخصيص شرط المحافظة على التوازن والسلم . فهو يحول الأعداء من الخصومة إلى التعامل مع بعضهم بتحويل تيار نشاطهم . وفي سبيل نجاح أعضاء المجتمع وازدهار أعمالهم وتخفيف حدة المنافسات بين أرباب المهن يحرص أعضاء المجتمع نشاطهم في دائرة محدودة ويوجهوا هذا النشاط في تحسين الانتاج ، إن الظروف الخارجية والميول الطبيعية تحدد معنى ذلك التخصيص . وقد لاحظ الرجال - مع توالي الأيام - عظم الشقة التي قطعوها على الرغم منهم ، وتحققوا أنهم يستطيعون - بطريق البذل - إشباع غاياتهم وإرضاء كل رغباتهم فسياروا ميولهم ووقفوا جهودهم على الصناعات أو الفنون فبرعوا فيها وازدادت قوة الجماعات بتقسيم العمل الذي يقرر لخير الأفراد المكان اللائق ويسمح له أيضاً بتحسين حالته بموالاته مهنته ومباشرتها . وهكذا يبدو التضامن الذي يجمع بين

أعضاء الجماعة ويتجلى ويتمتعون بملء حر في كنفه ولا يستطيع ثم أن هذا التقى هذا المجتمع مؤسسا الضغط الخارجي . الأفراد المستقلين لا يمكن أن يُحل المتنازعين ويضعاف كان تقسيم العمل يحج الذي يميز فيه ، فليس كما يجب أن يظل الر وهذا التضامن بين القائمين بالأعمال للمجتمعات القائمة أن نظام الأسرة يق والقانون ، ومصلح ثم تتلاشى حتى تزو العصر المتوسط تأ أو يقصدها . وصهر موانع الضرائب ، الحركة فيها وتبادل أو حصونا لحماية للظروف الطبيعية

أعضاء الجماعة ويتجلى أمام أنظار الجميع. فيشعرون باستطاعة البعض التخلي عن البعض الآخر ، ويتمتعون بملء حريتهم واستقلالهم ويضطرون إلى الانضواء تحت لواء المجتمع الذي يعيشون في كنفه ولا يستطيعون تجنبه دون أن يهلكوا .

ثم ان هذا التقسيم للعمل لا يكون ميسوراً إلا بين أعضاء مجتمع واحد، على أن يكون هذا المجتمع مؤسساً على عقائد مشتركة وقائماً على مشاعر متحدة متضامنة ليستطيع أن يقاوم الضغط الخارجي . « إن المنافسة وحدها لا تستطيع إلا أن تزيد الشقة وتباعد بين الأفراد المستقلين إذا اتسع المجال لهؤلاء الأفراد ليتجنبوا بعضهم ويتباعدوا . ان النزاع لا يمكن أن يحل بغير عامل فعال يؤدي إلى التعاون ، فهو يقيم العراقيل ويزيد في غتت المتنازعين ويضاعف في اختلافاتهم ويحفر بينهم هوة حقيقة من الحقد يتعذر سدها . فاذا كان تقسيم العمل يجمع في نفس الوقت الذي يعرف فيه ، واذا كان يقرب في نفس الوقت الذي يميز فيه ، فليس ذلك إلا لأن الاحتكاك يجب أن يظل قائماً بضروريات الحياة المشتركة كما يجب أن يظل الرابط الاجتماعي الذي كان موجوداً من قبل .

وهذا التضامن الذي يزداد يوماً بعد يوم بتقسيم العمل تقسيماً مطرداً والذي يميز دائماً بين القائمين بالأعمال بتمييز تلك الأعمال بالذات ، هذا التضامن هو القانون الأساسي للمجتمعات القائمة . وهو الذي يحول الحق الخاص والحق العام ، أي حق الفرد وحق الجماعة . ان نظام الأسرة يقل عتواً بزوال الحروب الداخلية : ان سلطة الأب المطلقة محدودة بالعرف والقانون ، ومصالح البنات والنساء معترف بها ومصانة . أما حق الابن البكر فانها تتضاءل ثم تتلاشى حتى تزول . ففي روما أستعيض عن منتديات القبائل بمنتديات الجماعة . وفي نهاية العصر المتوسط تلاشت مقاطعات الاقطاعيات وفتحت أبوابها لمن يشاء أن يلجأ إليها أو يقصدها . وصهلت المواصلات بينها وبين بعضها وزالت الحواجز السياسية ، وضعفت موانع الضرائب ، واختلط السكان ببعضهم ونمت المدن وامتازت على القرى والمزارع بازدياد الحركة فيها وتبادل الأفكار والآراء : وتخصصت تلك المدن فأضت مدناً تجارية أو جامعية أو حصوناً لحماية الحدود وصيانتها أو أوساطاً صناعية أو موانئ ملاحية ونهرية تبعاً للظروف الطبيعية أو التاريخية ، حتى القرى فقد تقاسمت الأعمال الشائعة في جميع أنحاء

المدن تبعاً لملازمة أجوائها أو مكانة مواقعها أو سواحلها أو أنهارها أو أخلاق سكانها . واستعدادهم الشخصي ، وفي ذات الوقت يتطور الضمير الوطني والشعور والرغبة في إنشاء وحدة أخلاقية بارزة ثابتة ، وتأبى العناصر المتجانسة المتساوية أن تعيش في عزائها بعد أن كانت راضية بذلك العيش قانعاً بتبادل المعونة . ولا تلبث أن تجاري التيار المحيط بها فتتمزج وتتعاون .

ولا يلبث التجانس والفوارق التكميلية التي كانت تربطها أن يجعل منها وحدة قوية متماسكة يتعذر فصم عراها . وهنا يتجلى الشعور بالذات إلى أعظم درجة من التماسق والنظام . ويتألك المجموع البشري نفسه بعد إذ كان متبايناً متفرقاً . ويدرك ماهيته ومكانته على الرغم من تجديد أعضائه وأفراده . وفي نفس الوقت تصبح الدولة كما قال رينان : روحاً ومبدءاً نفسانياً بقدر ما هي مجتمع من الرجال ووحدة جغرافية .

فتقسيم العمل إذن ، يُعَدُّ من أهم وأقوى عوامل تكوين الشخصيات . وتبادل التناسب والتطبيق بين الأعضاء لا يترك مجالاً للأوهام المزججة . فكل جهاز عضوي يعتبر جهازاً مطلقاً فلا يقبل بغير مقاومة تسرب العناصر الغريبة إليه . والتوازن في علاقات الخلايا أو الأفراد يحتل بدخول عامل خارجي ويؤدي إلى انهيار مجموعة النظم الدفاعية التي ترمي ، بمساعدة القوات المتحدة المتحالفة ، إلى إقصاء هذا الدخيل وإعادة النظام السابق إلى ما كان عليه . فإذا تسكل هذا العمل بالنجاح — وهذا ما يغلب في كثير من الأحوال لأن قوة الجهاز العضوي التي ازدادت بالتعاون والتحالف تتغلب على أعدائها المنشقين على أنفسهم — فإن التوازن يحافظ على كيانه ووجوده . ولو فرض أن العنصر الغريب قد يتمكن من التسرب والاستقرار في مكان من الجسم الحي ، فإنه لا يُسمح ببقائه إلاَّ بمحدث تغيير يلائم الوسط الجديد الذي دخل فيه . وهذا الوسط يتأثر بدوره ويعتريه تغيير مناصب للوضع الجديد ولكن في مدى محدود إذا كان وجود الدخيل غير متنافر مع حياة مجموع العناصر المتلاصقة وغير عامل على إزالتها . فإذا تمكن من الاحتفاظ بحياته في وسطها فإن الاستقرار يكاد يكون مضموناً في داخل الجهاز العضوي المحصن الممتاز .

وما دامت لكل مجموعة عنصرية حياتها الخاصة ، فإنها تمتنع بجميع أعضائها التي تظل

واضحة جليئة لأن
الأعضاء المركزية
الأعضاء ببعضها
وحدة على جاراتها
ولكنها تحدث في
هذه الأعضاء وبين
طبيعة واحدة —
الأعضاء الغريبة
الموزع المقسم يند
تكون مرتبطة ببعض
المشاعر مختلفة الخ
في طبيعتها والتي تن
فان خلية واحدة في
الهضمي والجزء الم
وإذن فالقسط
خلال المادة : فهنا
عصبية تملأ جميع
المؤثرة المشتركة
وبدون أي خلل أ
إن تقسيم الع
الشخصية البطيء
الرجال ينفصلون ث
الجماعة عائلية أو

واضحة جلية لأن نشاطها ضروري لكيانها. ولكن إذا اشتركت عناصر جديدة فإن الأعضاء المركزية تنمو على حساب الأعضاء المحلية التي يضاف نشاطها. وتلتقي جميع هذه الأعضاء ببعضها وتندمج خلال الفتحات الخالية التي تضعف مقاومتها. وهكذا لا تؤثر كل وحدة على جاراتها ولا تحدث فيها تأثيراً اجمالياً ناتجاً عن اتحاد تلك القوات مجتمعة ولكنها تحدث فيها تأثيراً متقطعاً موزعاً يتجلى بفضل العلاقات المباشرة التي تقوم بين هذه الأعضاء وبين أعضاء الوحدات التابعة لنفس القياس. إن العناصر — إذا كانت من طبيعة واحدة — تتقارب وتتجانس مدفوعة بمصالح مشتركة متشابهة تتعارض مع مصالح الأعضاء القريبة عن مجموعتها الأصلية. إن وحدة المجموعة الأصلية تتفكك، ونشاطها الموزع المقسم يندمج في مجموعة أمثى تركيباً وأكثر مرونة وغير مركبة من أجزاء صلبة تكاد تكون مرتبطة ببعضها. وهكذا يكون الفرد بالنسبة لاحتكاك الانفعالات التابعة لسلسلة من المشاعر مختلفة الحلقات. فهو يوجد عند نقطة التقاء الحركات التي تحترق العناصر المتجانسة في طبيعتها والتي تنتشر بين العناصر التي تؤلف عضواً واحداً وتغشي منطقة واحدة. وهكذا فإن خلية واحدة في جهاز عضوي حيواني يمكن أن تكون تابعة للجهاز العصبي والجهاز الهضمي والجزء المتوسط من الجسم في وقت واحد.

وإذن فالفعل الخارجي أو الداخلي لا ينتقل بشكل حركات محتسكة ويتناسخ بانتظام خلال المادة: فهناك خطوط انتقال تحفر على شكل شرايين دموية ومائية أو على هيئة ألياف عصبية تملأ جميع الأجزاء وتنقل الفعل الكيميائي أو الموجة المشيرة إلى العوامل المؤثرة المشتركة بسرعة وانتظام. وهكذا يتم التنسيق والتنظيم بأقل ما يمكن من التكاليف وبدون أي خلل أو اضطراب.

إن تقسيم العمل يعد مبدءاً لتطور الفرد كما هو مبدءاً لانسجام المجتمع. إن تكوين الشخصية البطيء — مع ما فيه من آثار رجعية — يتجلى منذ أقدم عصور التاريخ. إن الرجال ينفصلون تدريجياً عن الجماعة التي كانوا مندمجين بها في الأصل سواء أكانت هذه الجماعة طائفة أو سياسية. والمدنية ليست سوى حلقة من الجهود الشاقة نحو استقلال

الكائن البشري . ففي البدء كان الفرد مستعبداً من الجماعة التي يتبعها ويشاطرها مواردها المادية وأفكارها وشعورها : تلك الجماعة التي يشعر بضغطها عليه وتأثيرها الخارجي والداخلي على كيانه وعقليته . كان لا يملك شيئاً لذاته بل كان لا يملك نفسه . وكان تملك الأشياء على الشيوع ، واختيار المهنة وممارستها معدوماً ثم تحدد شيئاً فشيئاً بالاستعمال . ولم تك للرجل حتى حرية اختيار شريكه حياته ومعاشرتها طبقاً لميولها وذوقها وبيئة أولادها . فقد كانت السلطة تتدخل في صميم الأسرة وتفرض الزوجة وتحدد تربية الولد وأحياناً كانت تنزعه من أبويه . ولم تكن السلطة تنفذ بواسطة زعيم يختاره الجمهور فقد كانت جمعية الشعب صاحبة الرأي الأعلى والأخير .

كانت المسؤولية المشتركة تثقل على العشيرة بغير تمييز حتى لقد كان يمكن معاقبة أي عضو فيها على أعمال يكون قد ارتكبها غيره من أفراد العشيرة . ولم تكن الإهانة تعتبر من الأمور الشخصية لأن العشيرة بأكملها كانت تعاني نتائجها وجميع أفرادها يساؤون منها في شعورهم كما يساؤون في أموالهم المشتركة بين الجميع . وكانت الإساءة المادية الناجمة عن السرقة أو النهب ، والضرر الخلفي المترتب على الجريمة التي — لو لم تعاقب وتكررت — تعتبر تهديداً لكل فرد يتناول الجميع على حد سواء . وعكس ذلك فإن المييز لا يعمل على أفراد : فاما انه يرتكب الفعلة التي تعزى اليه خلال غزوة حربية أو انه يرتكبها في مصلحة عشيرته وإذن فجميع رجال العشيرة يعدون شركاءه أو أنصاره . ويظل يرتكب الضرر مجهولاً من خصومه . على أنه بعيد عن سلطة تشريع الجماعة التي أسيء اليها ولا تستطيع هذه الجماعة أن ترجع إلا على العشيرة المعادية لها فتنقم منها . ان تناسق الجماعات الأولى متين الى حد يحال انها متمزجة ببعضها تعيش من موارد واحدة وتحيا لفرض واحد وتدب فيها روح واحدة تهب عند أول احتكاك بالمؤثرات الخارجية وتتأثر بأجمعها من الحوادث الداخلية .

على أن نمو المجتمع رويداً رويداً واتساع نطاقه اتساعاً طبيعياً مغرداً بزيادة عدد أعضائه واشتداد حركاتهم وثقلاتهم لا بد أن يضاعف الاحتكاكات مع تخفيض مداها وتأثيرها . لأن العلاقات ، إذا طال مداها ، ضعف مقعوطها وقلت ميزتها وامينازاتها . ان تقسيم العمل

يحدث تفاوتاً ، وعشيرة كبيرة تملأ والصيدون . وجميع أخرى في وسط العشيرة وهكذا يمكن أن ينشطه . فاذا ما وقف فتكون له شخصية ان الميل النظري الى اثبات « ما لن تقع نضوجها . فما أبعاد الذي يحاول أن يدرك وهكذا يتجلى فاستقلاله يدفعه الى اللازمة لكيانه بالأسرة ويعترف بالتعاقد وحمايتها . وعند ما يتمكن يتسنى له أن يستمتع فيهم ، فينشأ عن تأثيره عليه ويتوقف نجاحه والجهود التي بذلها تحد من نشاطه بعقوبات تأثير رجعي على لا شك في أن العاقبة

يحدث تفاوتاً، وهذا التفاوت يزداد باختلاف الأوساط التي يخضع الرجال لتأثيراتها . ففي عشيرة كبيرة تملأ السهل والجبل وشاطئ البحر يوجد فيها صيادو السمك ، والمزارعون والصيادون . وجميع هؤلاء لا يلبثون أن يمتازوا بمادات وأخلاق خاصة . عندئذ تنشأ طبقات أخرى في وسط العشيرة أو المدينة . ثم تتألف بين الرجال جمعيات بدافع من ميولهم وطبائعهم . وهكذا يمكن أن ينتمي رجل واحد الى جمعيات مختلفة فتنتفع كل واحدة منها بشطر من نشاطه . فإذا ما وقف عند مفترق الطرق فإنه يصبح عند ملتقى نواحي التأثير المتشعبة الأغراض فتكون له شخصية غريبة بينة عن شخصية الوحدات المجاورة ، متباينة عن استعدادها . ان الميل النظري الى تصوير الوجهة والتفنن في خلق تقاطيعه البارزة المميزة ، والرغبة في اثبات « ما ان تقع عليه العين مرتين » ليس في الواقع الا ثمرة من ثمار المدنية وان تأخر نضوجها . فما أبعد البون بين الجمال المؤثر في تمثال من صنع فيدياس وبين الشذوذ المؤثر الذي يحاول أن يدركه مصورو العصور الحديثة ويسعون اليه .

وهكذا يتجلى الرجل بتأثير الاضطراب الاجتماعي في صدر ذلك المجتمع المتباين . فاستقلاله يدفعه الى السعي وراء الظهور والتعرف على الجميع والحصول على ضمان الحريات اللازمة لكيانه بضمان المسؤوليات . وإذ ذاك تتلاشى المبادئ الشيوعية وتعاليمها من الأسرة ويعترف التشريع بحق الوصاية بموافقة الجماعة وتحت تأثير الارادة ثم يقرر حرية التعاقد وحمايتها .

وعندما يتمكن الرجل من إلقاء الأعمال التي تنقل كاهله ويرزح تحتها ، في وسط القبيلة ، يتسنى له أن يستمتع بقسط وافر من الحرية . ولا بد أن تسري العدوى الى أمثاله وتؤثر فيهم ، فينشأ عن تصرف الرجل عمل حريته نوعان من النتائج : أحدهما لا يعود مفعوله إلا عليه ويتوقف نجاحه أو فشله على جهوده فهو وحده يتحمل مسؤولية تدخله وأعماله ، والجهود التي بذلها إما أن تخدمه أو تسيء اليه . فالنتائج سواء أكانت حسنة أم سيئة تخدم من نشاطه بعقوبة أو تومأتيكية لا تقبل نقضاً ولا ابراماً . ولكن قد يكون لأعماله أيضاً تأثير رجعي على بقية الأفراد . فنذا الذي يتحمل الأضرار المسببة عنها في هذه الحالة ؟ لا شك في أن العاقبة تقع على عاتق من تجاوز حدود القواعد المقررة بتوايته تنظيم العلاقات

بين الرجال وإدارتها . وهكذا فإن معرفة المسؤولية وتحديدتها — وهي إحدى نتائج الحرية ومن أهم عواملها — تتركز على فكرة الخطأ والعمل الذي يرتكب بمحض الإرادة والحرية وليس على العمل الوحشي .

كانت المسؤولية الجنائية متميزة بالمسؤولية المدنية في العصور الأولى ولا تتميز إحداهما عن الأخرى إلا بعد أن حلَّ القصاص الشخصي أو الفردي محل القمع العام . وفي العصور المتوسطة فرضت العادات النظام التقدي الاجمالي الذي يضمن إرجاء المجتمع الإنساني بالاقتصاص من المجرم وتعويض الضرر العائد على الفرد في وقت واحد . ثم تطورت كل حالة على انفراد مع الوقت ، فأصبح في الإمكان تقرير التعويض المالي مستقلاً عن أية مخالفة للقانون وتقديره بالنسبة للضرر الواقع . منذ ذلك الحين ازدادت عوامل الفصل بين نوعي المسؤولية وتحددت الجريمة وشرحت شرحاً وافياً ، فكان موضوع القصد والاصرار مثيراً للشكوك في مدى الجرم مما أدى إلى نقص عدد الأحكام . وإلى جانب ذلك فإن وطأة القمع خفت وتلطفت . وعلى نقيض ذلك فإن تطبيق التعويض المدني ، بالنظر إلى تعدد العلاقات الاجتماعية وتقدم الصناعات ورقبها ، قد ازداد ، وإن تمعدهم وصعب إدراكه . ولذلك فإن التشريع والفقه يكتفيان — في حالة الجرم المدني — بالخطأ المحسوس والدليل الملموس . وفي النهاية تخطى القانون مرحلة جديدة وتغاضى عن الاستعداد بأي خطأ واكتفى بالتمسك بفكرة المجازفة وأعتبر كل مالك أو صانع مسؤولاً عن نتائج الأشياء إذا كان هذا المالك أو ذلك الصانع سينتفع — عند الحاجة — بالمميزات والفوائد التي تترتب على الحالة أو الحادث الذي تسبب عنه الضرر . إن فكرة الخطأ وفكرة المجازفة — إذ تساعدان على إيجاد فردية العقوبة وفردية التعويض — تعضدان على إيجاد استقلال الإنسان مع المحافظة على التضامن الاجتماعي .

هناك اتجاهان متعارضان يتنازعان العناصر البسيطة في الكائنات كثيرة الخلايا أو الأفراد الذين يؤلفون المجتمعات البشرية : أحدهما يحملها على الحرية وتنمية نشاطها في الاتجاه الملائم لمصالحها الشخصية كل الملائمة ، والآخر يرجع بها إلى البحث عن المصلحة العامة وهي

الشرط الأساسي لـ
عنها تشتت الذرات
- بقوة جاذبيتها -
والنتيجة في الحالتين
الاتجاهين ، ذلك التو
حقوق الرجل .
وإننا لا نلن
أو بالعكس ، ولا بأس
حداً ثابتاً محدوداً
والمكان ونوع النظام
ما نشعر بها نحن اليوم
كيف يحدث هذا
وإنها ؟ إنه لكي
التي تحولت - إثر تحو
إلى الجماعة قوة تندم
بذاتها فإنها تنجذ
إلى بعضها ولو عن
الوظائف التي تؤديها
يجمع بين مجموع الخلايا
والأعمال - بجزء يقت
الاشتراك في المعيشة

وهكذا يلاحظ ، عند
إن أغلب الكائنات
بغير ما جهد كبير ،

الشرط الأساسي لإرضاء حاجاتها الخاصة . الأول قوة دافعة إذا هي عملت بمفردها ترتب عنها تشتت الذرات الاجتماعية . والثاني قوة جاذبة إذا هي وجدت ما يوازنها فإنها تنتزع - بقوة جاذبيتها - كل حرية وكل فردية في العناصر التي يتألف منها الجسم الاجتماعي . والنتيجة في الحالتين هي الموت سواء بالانحلال أو بالضغط . ويمكن إيجاد التوازن بين هذين الاتجاهين ، ذلك التوازن الذي يسمح بالعيش والبقاء ، بعمل اتفاق بينهما . تلك هي مسألة حقوق الرجل .

وإننا لا نظن بأنه يمكن حلّ هذه المسألة باشتقاق الحقوق الفردية من حقوق المجتمع أو بالعكس ، ولا بإسناد قيمة مجردة لهذه الحقوق . إن خط ذك الزمام الذي يفصل بينها لا يعتبر حدّاً ثابتاً محدوداً . فهو مجرد امتداد مؤقت للعقار الذي ترك لها ، عملاً بمقتضيات الزمن والمكان ونوع النظام . فإذا كانت الشعوب التي تقدمتنا قد شعرت باحترام كرامة الفرد بمنزل ما نشعر بها نحن اليوم فلا شك في أنه كان من المتعذر عليها أن تعيش وتحيا .

كيف يحدث هذا التحديد ؟ وما هو الخط الذي يلاحظ عنده التقاء الاتجاهات المتعارضة واتفاقها ؟ إنه ليس سهل فهم ذلك ، يجب أن نذكر الطريقة التي تم بها اتحاد الأجزاء المتجانسة التي تحولت - إثر تخصصها - إلى أعضاء منفصلة مميزة . إن كل جزء من هذه الأجزاء يحمل إلى الجماعة قوة تندمج في التوازن مع قوة بقية الأعضاء ، ولكنها بدلاً من أن تستقل بذاتها فإنها تتجه اتجاهاً واحداً وتتعاون مع بعضها . على أن هذا لا يمنع من أنها قد تسيء إلى بعضها ولو عن طريق رفضها القيام بمهمتها . إن الأعضاء ، سواء بتقاربها أو بطبيعة الوظائف التي تؤديها ، تؤلف جماعات جزئية تمتاز بتضامنها لأنه أمتن من التضامن الذي يجمع بين مجموع الخلايا . فهذه الأعضاء ، أو مجموعة الأعضاء ، تطالب - عند توزيع الأرباح والأعمال - بحصة يتناسب مع الحيز الذي تشغله أو مع أهميتها . ولما كانت مضطرة إلى الاشتراك في المعيشة فإنها تصل إلى نوع من التوازن خشيعة الفناء في المستقبل العاجل . وهكذا يلاحظ ، عند البحث في نظام الكائنات ، وجود توازن بين مختلف أجزاء الجسم . إن أغلب الكائنات الحية تتمتع ببنية متجانسة والتي تتمتع منها بنعمة الحركة فإنها تنقل بغير ما جهد كبير ، بفضل توازنها ، الذي يكفي أن يناله تعديل بسيط في كيانه ، ليدفع الجدم

بأكمله إلى الحركة.

وهكذا الحال في النظام الاجتماعي . إن تمييز الوظائف وانفصالها يعقبه مباشرة فصل السلطات ليساعد على ضمان سير المعاهد بطريقة أنسب وأجدي أكثر من مساعدته على تخفيض نسبة التنافس باختيار أساليب مختلفة من النشاط . إن الميكانيكا عادتنا أنه إذا استقلت قوتان وتوازنتا فإنهما لا تغنيان بعضهما ولكنهما تحدثان تأثيراً آخر : التشويه والضغط ... في المجتمعات القديمة ، وفي القبائل الأسترالية مثلاً ، نلاحظ تقسيمها في أولى المجموعات ، إلى جزئين يقوم بينهما نوع من النزاع المنظم ينتهي بالتعاون . فهذان المعسكران اللذان يتنازعهما الاتحاد والتنافس ليسا إلا مثلاً خفياً لتوازن القوات الذي يسبق تخصيص الوظائف . إن النزاع بين بعض التشريعات الرومانية ، كالقنصلية ، ونظام مجلسي التشريع وممارسته ليست إلا تطبيقاً لنفس المبدأ .

إن الفصل بين السلطات الضامنة للحرية وتوازنها ، قد تألف في المجتمعات المتقدمة ووجد بطبيعته قبل أن يورد مونتسكيو نظرية تلك السلطات بعد اكتشافها في نظام الملكية الدستورية الإنجليزية . والحقيقة أنها كانت موجودة دائماً . فلما أن الرئيس كان يستمد سلطته من موافقة أتباعه بعد أن تم تنظيمهم إلى مجتمع حافل بالمعاهد القديمة التي يمكن الاعتماد عليها لمقاومة الاضطهاد ، وأما عند تنفيذ أحكام السيادة والسلطة المطلقة ، إذا هو أصبح مستبداً ، أي أنه إذا — وهذا ما يتبع في الغالب — تجاهل قوات اتباعه وأنكرها فإنه لا ينظمها ويوازن بينها بلباقة ودهاء فيستطيع أن يحكم مستعيناً بقوة البعض لمقاومة البعض الآخر ، فيحدث إذ ذاك حركة ثورية تحتم وضع حد للسلطات الملكية بمنح الضمانات المستديمة التي تكفل بقاءها وخير تلك الضمانات وأضمنها هو تجزئة السلطة . وفي كلتا الحالتين تنضم المقاومة وتلتف حول المراكز الثانوية المحلية أو حول الأعضاء الذين يتقاسمون السلطات بتوزيع الوظائف وتقسيمها على أنفسهم . وهي تقاوم نفوذ الملكية المطلق وتحدد ، بشكل دستوري ، نصيب الحريات المحلية والنقابية والفردية والوسائل التي تضمن احترامها .

إنه لمن الصواب أن يطلق اسم « فصل السلطات » على تقسيم الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية التي كانت في بادئ العصور محصورة في يد واحدة . عندما تمكن

الزعيم من جمع السلطات وتوحيدها وتركيزها
الاغراء الذي يدفع
هذا الشغل لأنه يعو
ويطالبون — سواء
الحكومية وأداة
لعدد أعضائه — التد
وتوحيد القرارات
لا تستطيع إلا
الاخصائيين تحت
وتقرر . وبذلك يتم
الشعب ، عضواً تش
إلا . ولكن لكي
الوقائع ، فإن المجلس
تتألف منه السلطة
وما يدل على
— قبل كل شيء —
وكلية . إن المجلس
صوى إحدى مشتقة
بأخذ قرارات ليس
المعاهدات وغير ذ
جانها في الأداة
المتواصل في المداو
القانونية التي تؤا

الزعيم من جمع السلطة التي كانت قبل ذلك موزعة بفضل الاقطاعيين أو الرعايا الثائرين ، وتوحيدها وتركيزها بين يديه ، لم يعد لسلطته حد تقف عنده وأضى من الصعب أن يقاوم الاغراء الذي يدفع به إلى الظلم والاستبداد : خصوصاً وإن جاشيته كانت تدفعه إلى ارتكاب هذا الشغل لأنه يعود بالخير العميم عليها وعلى البلاط . عندئذ يثور ممثلو الجموع المحكومة ويطالبون — سواء بالشدّة أو برفض تقديم الأموال — بالاشتراك المباشر في الإدارة الحكومية وأداة السلطة . ومع ذلك فإن المجلس المؤلف من المندوبين لا يستطيع — بالنسبة لعدد أعضائه — التدخل في تفاصيل الأعمال التي تتطلب خبرة فنية لدراسة المسائل المشتركة وتوحيد القرارات واستمرار تنفيذ الأغراض التي وضعت لها تلك المسائل . وهكذا فالمجالس لا تستطيع إلاّ وضع القواعد العامة ، وعلى الحكومة المؤلفة من عدد قليل من الرجال الاختصاصيين تحت سلطة واحدة ، أن تتولى اعداد المداولات وتنفيذ المبادئ التي تتخذ وتقرر . وبذلك يتم تقسيم الوظائف التي تجعل من المجلس الاستشاري المؤلف من عناصر الشعب ، عضواً تشريعياً ، ويجعل من الحكومة ، وهي أقدم منه ، عضواً تنفيذياً ليس إلاّ . ولكن لكي تنزع من الحكومة سلطة التدخل في تطبيق جميع القوانين ووسيلة معارضة الوقائع ، فإن المجلس التشريعي يجتهد في توزيع القضاء التنفيذي بإيجاد القضاء المستقل الذي تتألف منه السلطة القضائية .

ومما يدل على أن تقسيم الوظائف لا يمثل الفكرة الرئيسية في توزيع الاختصاصات هو — قبل كل شيء — أن وجود التطبيق قد سبق وجود النظرية كما أن الفصل بينهما لم يتم تماماً وكلية . أن المجالس التشريعية تراقب السلطة التنفيذية وتلك السلطة في العهود البرلمانية ليست سوى إحدى مشتقاتها . فهذه المجالس — في الحالات الهامّة — تشارك في الإدارة التنفيذية باتخاذ قرارات ليست لها من القوانين إلاّ شكلها : كنقل الملكية العامّة ، والموافقة على المعاهدات وغير ذلك . كما أنها تقوم مقام محكمة العدل العليا . والسلطة التنفيذية تشارك جانبها في الأداة التشريعية أولاً بما لها من حق الاطلاع على الامرار والتصديق ثم بالاشتراك المتواصل في المداولات — وفي النهاية وهو أهم الأسباب — بما لها من حق مباشرة السلطة القانونية التي تؤلف — على الرغم من تمييز المشرعين — سلطة تشريعية هي ، وإن كانت

تابعة لغيرها ، إلا أنها سلطة واسعة بين أيدي رئيس الدولة أو المحافظ أو العمدة .
ان النظام التنفيذي يحتل في النهاية مكانته في النظام القضائي بما له من حق اتخاذ اجراءات التنفيذ التي يكاد يحتفظ بأكلها بفردده ، باعتراف ممثلي النيابة العمومية في مداولات المحاكم وتنفيذ أحكامها . وإلى جانب ذلك فانه يحتفظ لنفسه بحق رفع الدعاوي أمام المحاكم الادارية والحكم في منازعات تتعلق به مباشرة .

أما السلطة القضائية فعلى الرغم من الاحتياطات الدقيقة التي تتخذ ، فإن تأثيرها يبدو خارج دائرته بأشادة تشريع يتألف منه نوع من التقنين المصطلح عليه .

وليس هذا النفوذ نتيجة مباشرة حتمية لتناقص الوظائف وتنظيمها ، فهو أيضاً دليل على ان فصل السلطات ليس فقط من ايجاء تخصيص الأعضاء في الأعمال التي تتفق مع مؤهلاتهم وكفاءاتهم الخاصة . وهو يفسر كيف أن الحكومات السياسية ، مع عدم أخذها عمداً بشعار اللامسؤولية ، تفضل مع ذلك مثل هذا النفوذ على سلطة الحكم المطلقة . وذلك لأن الحكومات تريد ، قبل كل شيء ، وبفضل التوازن في الحرية والمصلحة ، أن تنال قسطها من القوات المنافسة ، ولكن متحدة ، في صبيل الحياة المشتركة والفوائد التي تترتب عنها . لقد أدى نكران تلك الحقيقة العميقة الى عجز النقد الموجه ضد نظام الدول ممن حاولوا أن يقارنوا بها نظام الادارة في المشروعات الخاصة . ان المدرسة الحديثة التي تمسكت بشرح المذهب الاداري قد ضلت عند ما أرادت أن تمد استنتاجاتها التي استخلصتها من المعاهد الصناعية الى المصالح العامة . فهناك فرق أساسي يميز بينهما . فالمعاهد الصناعية مؤسسات صورية نظمها مؤسسوها ، وهم الرأسماليون ، طبقاً لرغبتهم وطوعاً لمصلحتهم الخاصة . فالمديرون وأعضاء مجالس الادارة والمهندسون والعمال الذين يتعاونون على نجاح المشروع ليسوا مشتركين ولكنهم موظفون وافق المساهمون على أن يشتركوا في الربح ولكن بنسبة ما يرى هؤلاء المساهمون أن ذلك لا يتنافى ولا يتعارض مع مصالحهم الشخصية . كذلك ليست لهم أية سلطة خاصة دائية ولكنها سلطة منتدبة تفرض عليهم من الخارج فيعملون بها . أما مسألة نظم الدولة فغير ذلك فالسلطة ليست خارجية ولكن داخلية . فهي مخولة من جميع أعضاء المجتمع الذين يمكنهم أيضاً أن يعارضوا ويطمحوا الى الاشتراك في الادارة

والمصالح . وهم يحاولون على زيادة الانتاج وعليها الا بتدليل الحرية فانهم يختار المشروعات الصناعية الرجل بأكله وكنيته وراء ما يضمن تحرره غير ان تلك الف الجهاز بأكله وشل بواسطتها وبفضل الحركة تحدد مكانة بعضها بالنسبة لوظائف توازن المجموع ، والنشائج . وهكذا فان المصالح لا تنظم بذاتها بفعل التي صاغتها الحوادث الحية — يستقيم في بعضها أولاً ، ثم الق السلطة العموم حال أهالها أو إغفال اذا أقام دعامة الح تتعلق بطبيعة رجو

والمصالح . وهم يحاولون التوفيق بين مصالح سلطة مركزية قوية تعمل - بهذيب الجهود - على زيادة الانتاج والحصول على الضمانات اللازمة ضد عبث السلطة . وتلك لايسهل الحصول عليها الا بتذليل العقبات التي تعترض حسن سير الادارة . فاذا خيروا بين المصالح المادية والحرية فانهم يختارون الحرية ولو لم تضمن لهم الا النذر القليل من الراحة . اذ لو أن المشروعات الصناعية لا تنال من الرجل الا عمله ولمدة محدودة ، فان المجتمع يستولي على الرجل بأكله وكنيته من أول يوم الى آخر يوم من حياته . وهذا يدال لنا على مبلغ صعيه وراء ما يضمن تحريره من ربقة الاستبداد والظلم .

غير ان تلك الضمانات التي تتحقق بتوازن القوات المتنافسة ، تؤدي الى وقف حركة الجهاز بأكله وشغل جميع الأعضاء لو أن هذه القوات لم تستعمل في أعمال ومهام مختلفة تدرك بواسطتها وبفضل استمرار مزاولتها وكفاءة خاصة مميزة يستفيد منها باقي الجماعة . وتلك الحركة تحدد مكانة الكائن الاجتماعي . فالكتلة المتنافسة التي كان يتألف منها تتميز عن بعضها بالنسبة لوظائف الأجزاء التي تتخذ الشكل الذي يليق بدورها الخاص ويتناسب مع توازن المجموع ، وتتحد العلاقات بين الأعضاء والخلايا لتضمن توجيه وتوزيع الجهود والنتائج .

وهكذا فان المجتمعات البشرية تذوب بالنظر الى الشيء في ذاته . ونعني بهذا التعبير أنها لا تنظم بذاتها بفعل ارادة داخلية أو ظاهرة باطنية . وانما هي أشكال وأوضاع للمادة الحية التي صاغتها الحوادث التاريخية والتأثيرات المحلية . ان النظام — كما في جميع الكائنات الحية — يستقيم في تخصيص الوظائف وتنسيقها ، وفي توازن القوات ، القوات الفردية بين بعضها أولاً ، ثم القوات الفردية بمعارضتها للقوات الاجتماعية .

السلطة العمومية والفرد . هما ذا قطبا المجتمع والعاملان اللذان لا يمكن بأي حال إهمالهما أو إغفال أحدهما عند دراسة ميكانيكا الدولة . أعني أن مذهب الفردية غير كامل اذا أقام دعامة « الحق » على المزايا التي يحملها الرجل معه منذ مجيئه الى هذه الدنيا ، والتي تتعلق بطبيعة رجولته وتدعو الى احترام الجميع له . وتلك النظرية — التي تعتبر المساواة

بين جميع الرجال وكيان القواعد المطلقة متممة لها وهي هي في جميع العصور وجميع البلاد -
عرضة للنزاع باعتبار أن الرجل يولد من الجماعة وإنه لا يستطيع أن يعيش إلا في مجتمع .
إن الرجل الطبيعي الذي يأتي إلى العالم حراً مستقلاً ، هو ثمرة فريضة أدبية . فهو في الحقيقة
تابع لمن تقدموه ومن يحيطون به . إن العقل وليد المدنية . والرجل الذي يولد باعتبار أنه
يحمل عبقرية بني جنسه وعلومهم يُعدُّ من النتائج لا من المسببات . ومن ناحية أخرى فإن
الوقائع تكذب نظرية المساواة تكديماً قاطعاً كما أنها تثير جدلاً عنيفاً ساخراً حول وحدة
التشريع .

والى جانب ذلك فإن مذهب الحق الاجتماعي ، الذي لا يرتكز إلا على التضامن ، يهمل
النظرية الأخرى التي تقدمها الملاحظة . حقاً أن المجتمع حدث أولي والرجل لا يفهم إلا
بواسطة علاقات التضامن . ولكن الفرد من جانبه حدث أولي أيضاً ولولا الفرد لما وجد
المجتمع . فالقول بأنه ليس للرجل حقوق إلا بمقدار ما له من الواجبات وبمقدار ما يكفيه
لتأديتها لا يقصد منه سوى إزالة معالم الحق : ففي المجتمع الذي يعمل جميع أعضائه
متضامنين تضامناً تاماً يكون الحق لغواً زائداً ما دام لا يعتبر سوى وسيلة للدفاع ضد الغير
ويفقد الرجل كل شخصية ويصبح بمثابة الآلة . إن هذا المذهب لا يجهل مصلحة الفرد فحسب
ولكنه يجهل كيانه أيضاً لأن هذا الكيان يتلاشى في نظرة أمام كيان الجسم الاجتماعي .
إن مثل هذا الزعم يخالف ما ينطق به البيان . وعلى الرغم من أن الأفراد - في بدء تكوين
المجتمعات - يحملون كثيراً من عناصر الشبه الدقيق ، فإذا كانت حصة الروح الاجتماعية
في الكائن البشري الأولى تتجاوز الروح الفردية وتتغلب عليها ، فإن هذا لا يمنع من أن
للرجل فرديته المميزة : فإن نعومة مشاعره أو خشونتها وحدة ذكائه أو كساده ، وإن
أخلاقه وحدتها لا بد أن تميزه عن أبناء جنسه . إن استعداد الذي يتقارب طبقاً للظروف
هو أعظم من استعداد الخلايا التي تؤلف الكائن الحي . وهذا السبب هو أحد الأسباب
القوية التي تجعل نظام المجتمع يختلف عن النظم الأخرى ، وتجعل علم الاجتماع يختلف عن علم
تركيب الأعضاء . إن الوحدات الحية التي تؤلف الحيوان شديدة الاحتكاك ببعضها بقدر ما
هي متينة الارتباط مادياً ، بينما الوحدات التي تؤلف الجسم الاجتماعي تتمتع بحرية تامة

وهي متحركة وقا
الحق يرتكز على
إلى تحقيق هذا
إذ أن حق
كذلك فعل النش
المجتمعات . وهذا
مقبول ومفروض
للخضوع - إلى
والقطيعة . واما
يتحرروا من كل
ولكنه على الر
التي يتركها لكل
القوات المستقلة
التي تغلب عليهم
الاجتماعية يحدث
أو يتلاشى .
إن للأفراد
السلطة واتساعها
سلطة الاكراه و
الفردية يرسم ح
الدستورية .
إن الدستور
وهو فوق ذلك
القوات الدائمة في

وهي متحركة وقابلة لأن تتبع عدة جماعات في وقت واحد . وانه لمن المغالاة ان ندعي أن الحق يرتكز على هذه القاعدة : عدم فعل شيء يؤثر في التضامن الاجتماعي وعمل كل ما يؤدي إلى تحقيق هذا التضامن وتنميته .

إذ أن حق المجتمع لا يشمل فقط عملية تنظيم المجموعة عن طريق أعضائها ولكنه يشمل كذلك فعل النشاط الخاص الذي يبديه الأفراد في تعاونهم ، طوعاً أو كرهاً ، في سبيل المجتمعات . وهذا النشاط هو الأساس الذي تدور حوله حركات المجموع . وهو خاص لنظام مقبول ومفروض في وقت واحد . اما انه مقبول فلا أن الأفراد يعترفون بالضرورة العامة للخضوع — إلى حد ما — لارادة المجموع ، وإلا لا يبقى أمامهم غير الهلاك في الانزواء والقطيعة . واما انه مفروض فلا أنه عند تطبيق القاعدة المشتركة يحاول أعضاء الجماعة أن يتحرروا من كل ما يحد من حريتهم . إن القانون يحد من الحريات باسم المصلحة العامة ، ولكنه على الرغم من عجزه عن خنقها يقاوم القيود التي يفرضها بحماية المبادئ التي يتركها لكل منهم لتنفيذ أغراضه الخاصة . وعلى نقيض القانون الخارجي الذي يضع القوات المستقلة تجاه بعضها ، فإن النظام الداخلي يطبق على تمرد الأفراد وضغطهم سلطة القمع التي تغلب عليها . أي — بعبارة أوضح — ان التوازن بين اقوات الفردية والقوات الاجتماعية يحدث لمصلحة الأخيرة على الأقل لغاية اليوم الذي يتجرأ فيه الجسم الاجتماعي أو يتلاشى .

إن للأفراد حقوقاً متفاوتة مداها تبعاً لنوع المجتمع الذي ينتمون اليه أو تبعاً لتركيز السلطة واتساعها وتبعاً لعلاقات الأعضاء ببعضهم : ان نصيب الحريات الشخصية ونصيب سلطة الاكراه والقمع خاضعان للتبديل والتغيير . كما إن أصل السلطة العمومية والمقاومات الفردية يرسم حدود القانون ويحدد تركيب الدولة ، ذلك التركيب الذي تنسره القوانين الدستورية .

ان الدستور هو وضع حالة الأشياء في شكل يتضح من التوازن الحقيقي للقوات السياسية . وهو فوق ذلك مقبول لأنه أكثر مراناً وليونة منها ، ولأنه يمثل بشكل أوضح علاقة القوات الدائمة في الدولة . إن القانون الدستوري ، كالقانون الأساسي لاخلاق الأشخاص ،

لا يفلت من شروط القانون الخارجي الخاضع لشرعية التوازن بين التواتر العنصرية . إن أحسن الدساتير — غير التي تقوم على العادات — هي التي تقتصر في أوضاعها على وصف التجارب السابقة وتطبيقها أو التي تقتصر على ذكر الشروط التي اتبعت في التحكيم بين اتجاهات طبقات الشعب المختلفة مع تقدير التطور الذي يحتمل أن يطرأ على هذا النظام .

إن من نتائج التوازن الكامل الثبات المطلق . ولكن الكائنات والمجتمعات لا تستطيع أن تستقر في حالة جمود وركود . فهناك عوامل داخلية تحركها . ثم إن التوازن الداخلي يتغير في كل لحظة تحت تأثير الأسباب الخارجية وضغطها . فالكائن الحي يتأثر بالوسط ، وتبادل المنتجات والأفكار ، والمنافسة الاقتصادية والسياسية ، والمنازعات المسلحة تحدث تقلبات وتغييرات في علاقات القوات الداخلية . إن تسيير العلاقات مع الخارج يحتم وجود إدارة خارجية ونظرة بعيدة ثاقبة .

فلا بد إذن — ما دام المجتمع يجب أن يعمل ليعيش — أن تتغلب إحدى السلطات أو إحدى الميول على غيرها . ففي فجر كل حركة يحدث تصدع في التوازن . وقد طالما تفوقت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية . أما في عهدنا ، وفي كثير من البلاد ، فإن الدور قد انعكس وصار العضو الاستشاري هو صاحب السيادة بتأثيره وتفوقه .

ومن جهة أخرى . فإن أفراد الأمة يجتهدون من جانبهم في الانتصار لأفكارهم ومصالحهم في تعريف الشؤون العامة ولذلك فإنهم يتولون إدارتها ، إن الانقسامات الطبيعية أو التاريخية أو المحالفات المؤقتة التي تقوم على المصلحة تؤلف في داخل البلد معارضة القوات التي تقف في وجه بعضها جميع الطبقات الاجتماعية أو بعض عناصر الأمة ، كالأشراف والقضاة والعسكريين ورجال الدين والملأك والعمال وسكان المدن والقرى ، يريدون الحصول على حصة من السلطة . إن أضمن الأساليب التي اكتشفت لتنسيق الجهود المتعارضة جعل الكلمة الأخيرة للانتخابات العامة التي تستخلص إرادة الأغلبية لتفرضها على المجموع . تلك هي الوسيلة لتعداد القوات قبل بدء المعركة . إن في تحديد النتيجة المحتملة للنزاع خير ضمان لتلافي هذا النزاع بالذات ، ومعامدة الصلح تسبق الحرب بدلاً من أن تعقبها . على أنه يظل

دائماً للحزب المغلوب
التي تسمح بقياس الق
تستطيع الأغلبية
تحافظ على الحالة في
للقرار الصادر وتقف

الفرق بين وتكون
الميل نحو الحرية الذ
التقريب واتحاد
العواقب السيئة
وضرورة العمل التي
وتعتدلان في حركة

لقد طالما تساءل

الاثنين معاً . فهو
أن يلح في المطالبة
الوظائف ، بمعنى أن

تحديد التنسيق وبت
المتبعة أو رفض البر
الحقوق المدقق وأداء
وإذن فالسلطة

الضعفاء والفصل بين
فيها الضعفاء حتى
الجسم الاجتماعي تح
ليس إلا تعبيراً أح
الاهي . فاذا وجه

دائماً للحزب المغلوب وسيلة أخرى وهي أن يرفض ذلك الخضوع والخنوع ويلجأ الى الثورة التي تسمح بقياس القوات بدلاً من عدّها . ولكن في بلد متضامنة ومنتظمة تنظيمياً طبيعياً ، تستطيع الأغلبية - التي ترغب على الرغم من كل شيء في المحافظة على الوحدة القومية - أن تحافظ على الحالة في انتصارها وتأخذ برأي الأقلية : وتلك الأقلية من جانبها تسلم وتستسلم للقرار الصادر وتفضله على الانشقاق والقطيعة . ويحتفظ بالاتفاق بتبادل الامتيازات بين الفريقين وتكون الأقلية قد أشعرت غيرها بتأثيرها على تقرير المصير المتبع . هكذا يتفق الميل نحو الحرية الذي يجعل من أعضاء المجموعة معارضين إن لم يجعل منهم اعداء والميل نحو التقريب واتحاد الجهود تحت تأثير التضامن الذي يجذبهما ويجمع بينهما كلما افترقا بتأثير العواقب السيئة التي لا تلبث أن تحدث . ثم أن حاجة الاستقرار التي تطمئن بالتوازن ، وضرورة العمل التي تتطلب نفوذ أحد العناصر ، تهدأ حدهما بتأثير احدهما على الأخرى وتعتدلان في حركة هادئة مطمئنة .

لقد طالما تساءلوا اذا كان الانتخاب حق فردي أو وظيفة اجتماعية . انه في الواقع يشمل الاثنين معاً . فهو حق باعتبار أن الفرد ، عندما يضع قوته في خدمة المصلحة العامة ، يمكنه أن يلجأ في المطالبة بعدم اهل صوته وأن يحترم رأيه . وهو أيضاً وظيفة ، بل هو أبسط الوظائف ، بمعنى أنه يحرر الميل العام وتوجيه الافكار والأغراض . وغاية تلك الوظيفة هي تحديد التنسيق وبث روح الثقة بين الأجزاء والكل ، والتعبير عن الموافقة على السياسة المتبعة أو رفض البرامج المقترحة . بل أن حقيقة الغرض من تلك الوظيفة هو في تمثيل دور المحقق المدقق وأداء مهمة المراقب أكثر منه في كفاءة التنفيذ .

وإذن فالسلطة العامة ليست فقط من خصائص الأقوياء الذين يستولون عليها لحكم الضعفاء والفصل بين الحكام والمحكومين . فهي بالعكس اجتماع القوات الاجتماعية ، يشترك فيها الضعفاء حتى عندما يتخذ عملهم شكل الجود أو المقاومة العمياء لأن جميع أجزاء الجسم الاجتماعي تحدد بعضها بعضاً . ان في اسناد مظهر السيادة الوطنية الى تلك السلطة ليس إلاّ تعبيراً أجوف ليس في معناه السلمي إلا الاحتجاج على مبدأ السيادة الملكية للحق الالهي . فاذا وجهت السيادة الوطنية نحو الخارج فهي الحارية الدواية واذا وجهت نحو

الداخل فهي حرية الوطنيين . فلا ملك بغير رعية وليس في القول « ملك على نفسه » إلا نوع من أنواع التعبير والبيان اللغوي .

هنا يظهر التناقض الذي أشرنا إليه بين القوات التشريعية والقوات السياسية . إن القوات التشريعية هي قوات الحق الثابت والقواعد المقررة والمعمول بها منذ عهد بعيد والمتبعة بالفراسة . أما القوات السياسية فهي قوات الحق التي ما زالت في طور التأسيس وما زالت متأثرة بالانزعاج الذي تولد عنه ذلك الحق وتظل متخلقة — بعض الوقت — بصيغة إجراءات القمع وتأثير الظروف التي فرضتها أغلبية الأقلية . وتلك الأقلية — مع تسليمها بهذه القوات — لا تفقد الأمل في تحسينها إذا ما تولت الحكم يوماً . إن القوانين — حتى بعد إصدارها وإقرارها — تظل عهداً طويلاً تحت الاختبار والمداولة قبل موافقة الشعب عليها أو قبل الغائها سواء بالتساخا أو نسيانها وإهمالها ، إذا كانت لا تلائم النظام القائم للأشياء . وبعد تقلبات وتعديلات تنزع عنها صبغتها السياسية وتندمج بالكتلة التشريعية المحترمة . فإذا نظرنا إلى أعماق الأهمية فإن ذلك التناقض يميز صفة الإجراءات التشريعية بالنسبة إلى درجة استمرارها . إن الأعمال التي تتكرر بسبب الظروف المستمرة تخلق عادة وتوجد نوعاً من الحاجة يؤدي ، مع طول الوقت ، إلى تعديل في النظام بتنمية وظيفة جديدة . فالأعمال التي يقل وقوعها ، لا تترك ، تحت تأثير الظروف المؤقتة العابرة ، أثراً وتضيع ذكرها . وهكذا الحال في الأعمال التشريعية : فالأولى تتحلى بصيغة قانونية والأخرى تحتفظ بمظهر سياسي .

إن مثل هذا التمييز يسمح لنا بتفسير الإدارة والحكومة . إن عمل الحكومة يبدو دائماً مستحيل الحل في المذهب القانوني . فبعد إشادة جميع أركان نظرية القضاء في التشريع السكلي ، ونظرية القضاء في الحذف والالغاء الذين يخولان حق اتهام أعمال السلطة ، الأول في موضوع تلك الأعمال ونتائجها ، والثاني في شكلها وصحتها ، يعترف القانون الإداري الفرنسي بوجود أعمال تسمى أعمالاً حكومية ، مستترة عن التشريعات الإدارية بقدر ما هي مستترة عن المحاكم الانتخابية . لقد أرادوا أن يحددوا صفاتها ولكن تمذرت بتاتاً

إيجاد علامة تميز
البحث عن تلك
السلطات في أيامنا
المشرعون ، وتقسيم
وتنازل هذا المجلس
على أن ينال في مق
وهكذا توجد
ويضطر الشعب إلى
ومن باب أولى في
مسئولية الموظفين
إذ « أن الملك لا
والحقيقة أن
نظر المسيو إميلين
الآلة » . وفي نظر
إليه الجماهير بتنظيم
نظر المسيو لادانت
يسمونه الحكومة
الإدارة والخدمات
ولكن كل
— كما قلنا — هي
تكون دواليب
التركيز السياسي
إن التمييز
الوقائع وفي تش

إيجاد علامة تميز كافية للتمييز بين عمل الحكومة والعمل الإداري البحت . فكفوا عن البحث عن تلك العلامة في عنصر الشكل إذ أن كليهما صادر عن سلطة واحدة . وقد تعددت السلطات في أيامنا حتى لقد رأوا الاكتفاء باصدار قائمة عددية بأعمال الحكومة أعدها المشرعون، وتفسير تلك الأعمال باعتبارها نتائج لاتفاق عرفي بين الحكومة ومجلس الدولة وتنازل هذا المجلس عن تناول تلك الأعمال بسلطته واختصاصه ووضعها خارج حيز التشريع على أن ينال في مقابل ذلك حق الوقوف على بقيمة المنازعات والالمام بها .

وهكذا توجد الآن في فرنسا قرارات من السلطة الحكومية لا يتناولها أي إجراء ويضطر الشعب الى الخضوع لها دون أن يستطيع الالتجاء الى القضاء ليقيه ظاهرها وتفسيرها . ومن باب أولى في الدول التي تقل حكوماتها ديموقراطية عن فرنسا . أما في إنجلترا فإذا كانت مسؤولية الموظفين منظمة تنظيمًا دقيقًا فإنه لا يمكن الطعن في مسؤولية الدولة أو المساس بها إذ « أن الملك لا يمكن أن يخطئ » .

والحقيقة أننا لنشعر أنه يوجد بين الحكومة والادارة فرق في طبيعة كل منهما . ففي نظر المسيو إيمين : « الحكومة هي الحرك وموظفو الإدارة هم أعضاء الانتقال ودواليب الآلة » . وفي نظر المسيو هوريو : « الوظيفة الادارية تتركز خاصة على أعداد ما تحتاج اليه الجماهير بتنظيم فروع خدمته ووظيفة الحكومة تقوم على تركيز سياسة الدولة » . وفي نظر المسيو لدانتك : « ان دواليب النظام الاجتماعي التي تقوم بالوظائف البارزة تؤلف ما يسمونه الحكومة ، أما الدواليب الأخرى التي دونها أهمية وأكثر منها تخصصاً فتؤلف الادارة والخدمات العامة » .

ولكن كل هذه ليست صوراً أو مراسيم عامة . فالعمل الإداري والعمل الحكومي — كما قلنا — هما من عمل أعضاء واحدة ، وهذه الأعضاء تارة تكون الحرك وتارة أخرى تكون دواليب التحويل : إن التفسير يظل غامضاً غموضاً عجيباً . أما العمل السياسي أو عمل التركيز السياسي فبأية إجراءات واضحة يمكن تنفيذه ؟

إن التمييز بين الفكرتين المعبر عنهما بهاتين الكلمتين يظل غامضاً على الرغم من تبينه في الوقائع وفي تشريع المحاكم الادارية ومع ذلك فإنه يحيل اليك أنه من الميسور إيراد تفسير

أوضح إذا شرعنا في تحليل العاملين الذين يشتركان في تأليف الدولة : توازن القوات الفردية أو الجزئية التي تؤلفه والتضامن الذي يتولد بين مختلف عناصر النظام الأهلي بتقسيم العمل. إن توازن القوات لا يخلو من التأثير على تقسيم العمل الاجتماعي إن السبب في اتجاه القوات اتجاهًا متناقضًا يرجع على الأخص إلى تعارضها تلافياً لاطراد اصطدامها . إنها تشق طريقهما في الناحية التي تقل فيها المقاومة وهكذا تساق إلى أداء أعمال مختلفة .

ولكن قد يحدث أيضاً — بصفة استثنائية — إن تقسيم العمل لا يتم باحترام توازن القوات — وإذا ذلك لا تجد بعض هذه القوات دائماً ما يشغلها بفائدة . على أن هذا لا يمنعها من المطالبة بحصتها في الفوائد التي مادت على المجموع . وهكذا الحال عندما تؤثر بعض الظروف غير المنظورة على وظائف كانت إلى عهد ما هامة ضرورية فتصبح هذه الوظائف غير مجدية وزائدة عن الحاجة ويحرم الذين كانوا يؤدونها من وسائل معيشتهم ويحتازون أزمة مؤلمة . هذا ما حدث مثلاً عندما احتلت الآلة محل اليد العاملة وسدت سبل العيش في وجه العمال والقت بهم على قارعة الطريق أو في نهاية حرب مؤلمة عندما تسليخ ولاية من ولايات إحدى الدول أو تحرم من مصادرها التجارية إذ ذاك يتجلى اختلال التوازن في البلد عند توزيع الأعمال على القوات الحية التي تتطلبها ، وهكذا الحال أيضاً عندما تتعقد الحال السياسية أو الدبلوماسية وتستدعي الموارد الوطنية . وفي بعض الأحيان يقرب التقدم المادي والحركة الفكرية بين العناصر التي ظلت متباعدة متفرقة طجرة وتوجد بينها ، فتكتسب قوة مضاعفة : أن تأسس نقابات العمال وإنشاء اتحاد الصناعات الكبرى ظير مثال وأحدثه على ذلك . وفي النهاية قد شوهد أيضاً — وتلك إحدى نتائج الحرب الكبرى الأخيرة — اضطراب كبير أوقف المستأجرون والملاك وجهاً لوجه .

هنا تثار مسألة تتطلب تدخل الحكومة . الواقع أنه ما دامت العلاقات المتولدة عن تقسيم العمل تحدد من تلقاء نفسها بين الرجال فإن تنظيم القوات يبدو ضرورياً لأول وهلة . إن توزيع الأرباح يتم بين الشركاء بوساطة البديل والعقد وفائدة المحاصيل التي تبودلت أو الخدمات المشتركة محدودة برغبة كل فرد في الحصول عليها وبصعوبة الوصول إليها بسبب المنافسات التي تبدو . إن مهمة الإدارة تقوم على ضمان حرية العلاقات الطبيعية بحمايتها وقوة الإرادة .

وتكاملتها بإيجاد إدارات عامة للعناية بمصالح الجمهور وخدمته . فهمة أداة العدل قائمة على حسم النزاع وتسويته ، وخطوط المواصلات تقرب بين المدن والسكان ، والنقد المشروع يعضد البديل ، والاصعاف يوجد عنصر التضامن البشري ، والنظام العسكري يشمل الجهود الدفاعي في جميع أنحاء البلاد ، ومصلحة الضرائب والأموال تستعين بموارد الملاك لتسد حاجة ما تتطلبه المنافع العامة من المصروفات ، والنفقات . جميع تلك الخدمات العامة تلجأ إلى تعاون الأهالي الذين يدركون — ولو في شيء من الصعوبة — فائدة الخدمات التي تؤدي لكل فرد وللجموع . إن مهمة الإدارة تقوم على ضمان حسن سير هذه المعاهد طبقاً للقوانين التي تديرها .

ولكن عند ما يتجلى اختلال النظام فإن المهمة تكون أصعب : إن مبدأ التضامن بين أعضاء المجتمع الوطني لا يكون كافياً لهداية عمل السلطة والقاعدة التي اتبعت في ظروف أقل اضطراباً لا تصلح لأن تطبق على الظروف الجديدة . فينشأ عن ذلك مقاومات حادة من جانب الأفراد الذين ضحي بهم . وتهدد الفوضى بالتدخل في النظام القائم . وإزاء تلك الحالة الفجائية لا بد — لتهدئة الخواطر ودرء الخطر — من اتخاذ قرار بعيد عن القاعدة أو ضد القاعدة يعمل به ما دام النظام القديم لم يستتب ، أو على الأقل حتى يتبدد الخطر من إقامة نظام جديد بصفة دائمة . فيصدر قانون للاعفاء من تنفيذ الاتفاقات المتعاقدة عليها ، وتتمولى السلطة الإدارية مصادرة النشرات المحرصة والكتب الثورية ، أو في حالة الاعتصاب ، تتخذ إجراءات تأديبية ضد موظفين بدون تبادل سابق لملفاتهم كما يحتم القانون ويستلزمه . إن هذا القرار الظالم ، وإن كان وليد التفكير في حماية المصلحة العامة ، يحسب حساب القوات التي يواجهها ، والحل الذي يتبع يحدد نقطة التوازن ، وتلك النقطة ، مع عدم استقرارها وعلى الرغم من تقلباتها ، لا قلبت أن تصبح مع الوقت المضطرب من مستلزمات مصالح الجموع المتضامنة . ”

فالمعمل الحكومي يتجلى اذن في حالات فجائية وعرضية بواسطة أعمال تعسفية ظالمة وتلك الأعمال هي أممي ما يتاح للرجل عمله اذ انها تعبر الى أقصى حد عن مدى العبقريّة وقوة الارادة . ولذلك فإن أغلبها منوط بالمصلحة التشريعية التي تنفذ بما لها من الأولوية وبما

لها من النفوذ على السلطات الأخرى . فإليها يرجع حق تعديل القوانين القائمة ولا يمكن الاعتراض على القرارات التي تتخذها أو الطعن فيها . وهكذا الحال في إدارة الدستور وعلاقات السلطات العامة فيما بينها : كدعوة البرلمان أو تأجيله ، وتأليف الوزارة أو استقالتها . فليست هناك أية هيئة قضائية للنظر في منازعات من هذا القبيل .

على أن الأعمال التي تتطلب السرعة أو التي ليست لها أية صبغة عامة تعد من طبقة الإجراءات التنفيذية وتدخل ضمن اختصاص الحكومة ، فبعضها له علاقة بالأمن الخارجي والبعض الآخر خاص بصيانة الأمن في داخل الدولة . أما الأولى فتتجلى من النشاط الدبلوماسي والحربي والثانية هي عبارة عن إجراءات شاذة المحافظة على النظام : كالمراسم الخاصة بإعلان الحرب والقرارات التي تخول البوليس بعض السلطات في الحالات الصحية إلى غير ذلك . في هذه الظروف تترك الحكومة حرية تامة وسلطة واسعة لتنفيذها بما يكفل صيانة الدولة أي كيانها . على أن المجلس الدولي يرفض الاعتراف بها .

وبمعنى آخر ، يتحقق التضامن في بعض حالات التوازن ، بوصاطة القواعد السابق تقريرها والتي يتألف من إدارتها المنتظمة وحسن تطبيقها العمل الإداري الصحيح . إن العمل الحكومي قائم على المحافظة على توازن القوات وتنظيمه كلما اختل ، وهو الشرط الأساسي لصحة الجسم الاجتماعي . فهذا العمل الحكومي يضيف ، أو عند الحاجة ، يستبدل القوة التي تجمع بين العناصر الوطنية التي يضمّنها النظام الاختياري الناشئ عن العمل الإداري قوة وقتية مكتسبة من تحرير القاعدة العادية من الضغط . وإنه لا يوجد أي تشريع يستطيع أن يتدّرع بالمنازعات التي يثيرها هذا الفعل أو يستند إليها . ولا يوجد قانون كما لا يوجد مبدأ تشريعي يمكن تطبيقه على هذه الأقيسة ، فأية محكمة ، غير منشئة أو متخيزة إذا كانت مطلقة الحرية تستطيع أن تفصل في هذا الموضوع . إن الحكام غير مسئولين سوى أمام الرأي العام والتاريخ . فإذا قدر ألا يكون النجاح دائماً دليلاً على نزاهة حكمهم فإن المستقبل كفيل بالحكم عليهم بغير ما تحيز أو تعسف . لقد حدث أن عزي إلى أحد رؤساء الوزارات أنه اتخذ إجراءات غير مشروعة لاختاد ثورة هبت في أحد المصانع الوطنية الكبرى فأجاب بأنه لن يتردد في خرق القانون لو دعت الحال إلى ذلك لانتقاذ الوطن . وقد

استاء البرلمان من فعله ولكن للعبور
الكاردينال دي ر
ما يمكن أن يقال
الحكومات التي

والحقيقة أن
بمرور الوقت وفي
الطبيعة ، لا يهتم
ذلك ينشئ عهداً
وليدة حركة ثورية
الثامن — ٢٤ فبراير
نفسى الأيام المظلمة
غريبة عن الأمة و
في فرنسا خلال جيم
تمولد عنها الحكوم
حالات اغتصاب الس
قد أهملوا تحديد الأ

والواقع أن كل
فالحالة بين النظام
نتيجة النزاع مشكوك

استاء البرلمان من عباراته ودهش لها وصفق له قليلاً ولكنه خلعه بعد مضي يومين لا لما فعله ولكن للعبارات التي تفوه بها فكانت محبذة للتهور وقلة التبحر التي أشار إليها الكاردينال دي ريتز بقوله : « لقد نزع النقاب الذي يجب أن يظل مسدولاً ليخفي كل ما يمكن أن يقال وكل ما يمكن أن يفهم من حقوق الشعب وحقوق الملوك (اقرأ كتاب الحكومات) التي لا تتفق ولا تتآلف إلا في الصمت » .

والحقيقة أن الاعتراف بصحة تصرفات الحكومات وإقرار أعمالها لا يمكن أن يتم إلا بمرور الوقت وفي جو مشبع بروح السكينة والصمت . ان المجتمع ، وهو من مؤسسات الطبيعة ، لا يهم — بما له من حقوق ثابتة مسلم بها — بالقانون والأخلاق . ولكنه مع ذلك ينشئ عهداً قانونياً يحقق شكلاً من العدالة . ان أكبر الحكومات في التاريخ كانت وليدة حركة ثورية أو عمل جريء : (١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ — ١٨ برومير من العام الثامن — ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٨ — ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ — ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠ ولا ننسى الأيام المظلمة التي تخللت عام ١٨١٤ وشاهدت عودة الملك داخل مركبات سكة حديد غريبة عن الأمة وكذلك أيام يولييه سنة ١٨٣٠ المشمسة) . ان هذه التواريخ التي اشتهرت في فرنسا خلال جيل بأمله وفي عهود متقاربة لتثير في النفس ذكريات العنف والقوة التي تتولد عنها الحكومات . وانه لمن الصعب أن نرى فيها حقاً ، حتى المشرعين الذين ، في حالات اغتصاب السلطة — جعلوا من الثورة أقدم الحقوق وأقدس الواجبات — فانهم قد أهملوا تحديد الاستعمال .

والواقع أن كل ثورة ليست سوى قيام القوات التي تحاول أن توجد توازناً جديداً . فالحالة بين النظام القديم والنظام الذي يناضل ليحل محله لا تعدو مسألة قوة . وما دامت نتيجة النزاع مشكوكاً فيها فان حظ الحق مشكوك فيه الى أن يأتي اليوم فيقرر الحزب الظافر

صحة الاجراءات التي سبق أن اتخذها خلال مدة الانتقال من حكومة الى أخرى . ولذلك فان الاعتداء على سلامة الدولة وعلى نظام الحكم يحالان على محكمة عليا تؤلف في الغالب ، أو بالأخص ، من العناصر السياسية . وفي أغلب الأحيان - كما هي الحال في فرنسا - يتولى أرفع المجالسين مكانة ، مهمة القيام بهذا الدور القضائي . وزيادة على ذلك فان هذه المحكمة تستثنى من المبادئ العمومية التي يتضمنها القانون الجنائي . فيصبح هذا المجلس مطلق التصرف والحرية في الاتهام وتقرير العقوبة . ويقدر الجريمة كما يحدد العقوبة دون أن يتقيد بقواعد القانون ، فليس الأمر في مثل هذه الظروف أن ينصب القاضي نفسه منصب الحكم ليسيطر على المزايم المتعارضة أو يجمع بكل هدوء الجرائم التي لا تعود على الجسم الاجتماعي إلا بالاضطراب المحلي ، إنما الغرض هو اتخاذ اجراءات الدفاع العاجلة ضد عدو يهدد الهيئات بالذات ، ضد عدو ملج وكثيراً ما يكون ذا سلطة ونفوذ ، لا ينفع معه تطبيق النصوص بحذافيرها ولا ببطء الاجراءات القانونية ، ولا عطف قضاء متفاض أو قضاة يندفعون مع احساسهم ومشاعرهم وشهواتهم .

ان القاعدة الوحشية لتوازن القوات تتغلب على مبدأ التضامن الرقيق . هذا هو تطبيق حق الدفاع المشروع .

وعلى عكس ذلك فان للتشريع الجنائي العادي صفات جديدة بالنسبة للقانون الجنائي الأصلي . فليس هذا التشريع وليد رغبة في الانتقام ، أو توقيع عقوبات أو غرض دفاعي . إن مبدأ التضامن يتخلله ويخفف من شدته كما أن العقوبة لا تقاس فقط بجسامة الجرم وماديته . فهي تراعي حالة المجرم ومكانته وأغراضه ومزاجه . إن المجتمع لا يفكر فقط في الانتقام فهو يرمي الى تهذيب المذنب بتنفيذ العقوبة ويجهد في تخويف وارهاب من يمكن أن يتشبهوا به وردعهم بتطبيق العقوبة عليهم . وينتج عن ذلك أن المجتمع يعمل متشبعاً بفكرة أن الجاني كالجنني عليه متساويان في تبعيتهما له وخضوعهما لأحكامه وانه لا يجب أن ينبذه من وسطه ، ويقصيه أبداً ولأجل ما ، بل على عكس ذلك يجب عليه أن يحتفظ به ويصاح

المعوج منه بملق
يتدارك مساوي
الوقت تساعد
الى تهديد أو تخو
الوحدات النافعة

وهكذا ،
عن منازعات الق
الشخصية . ان
الكبرى وجرائم
السياسيين الذين
يحكم أمام المحاكم

نظير ذلك فان
من الشعور الط
لمثل تلك العقو
ذلك فان التشريع

ووضع تشريع
وجهة نظر القم

إن الحق
الاماكن . فعا
ففي مجتمع واحد
بسرعة أو ببطء

المعوج منه بتلقيه شروط الحياة الاجتماعية ونظمها . ان من مصلحة المجتمع أيضاً أن يتدارك مساوئ من تتناولهم العدوى وتردهم رؤية العقوبة الى سواء السبيل . وفي نفس الوقت تساعد العقوبة على تقوية الشعور الخلقي حتى في نفوس الاشراف الذين لا يحتاجون الى تهديد أو تخويف . وهكذا يتلافى المجتمع وقوع الاضطراب الذي يعقب كل جرم وخسارة الوحدات النافعة للمجتمع بأكمله .

وهكذا ، الى جانب الميل الطبيعي في الاحتفاظ بالموازنة بين العقوبة والجريمة الناشئة عن منازعات القوات العنصرية ، يتجلى الميل الى وضع نسبة بين الجزاء ومسئولية المعتدي الشخصية . ان تخفيف النظام الجنائي لا يتم إذن بنفس الوسيطة المتبعة في الجرائم السياسية الكبرى وجرائم الحق المشترك . فالجرائم الأولى خاضعة لتشريع ذي صبغة قديمة . ان المجرمين السياسيين الذين يقدمون للمحاكم العليا لا يتمتعون بالضمانات المكفولة لأي مذهب آخر يحاكم أمام المحاكم المستقلة العادلة بموجب عريضة اتهام ونظام عقوبات مقرر . ولكن في نظير ذلك فان العقوبات التي تطبق في حالات الجرائم الثانية تخفف عند تطبيقها - بدافع من الشعور الطبيعي الذي يمتلك الخصوم الظافرين الذين يعلمون بأنهم معرضون بدورهم لمثل تلك العقوبات في حالة هزيمتهم - بحذف عقوبة الاعدام وانشاء العهد السياسي . وبغض النظر عن ذلك فان التشريع الجنائي العادي يتطور بتخفيف صفة العقوبات بمراعاة شخصية المجرم ووضع تشريع نزيه ليس للمتنازعين أي تأثير عليه ، واهمال وجهة نظر الحزب الخاصة لاتباع وجهة نظر القمع العام .

إن الحق الذي يشيد على هذا الأساس ليس واحداً ولا متشابهاً في جميع العصور وجميع الأماكن . فعلاقات الأفراد ببعضهم ثم بالدولة تختلف بعض الاختلاف طبقاً للنظام الاجتماعي في مجتمع واحد ، وتحت تأثير الظروف الداخلية والخارجية ، يخضع الحق للتطور سواء بسرعة أو ببطء . فقد روي في العصور الوسطى في فرنسا ، ان طبقة الاشراف على الرغم

من ثرائها ، كانت تعفى من جميع أنواع الضرائب حتى إذا جاءت الثورة فأدخلت مبدأ دفع
الضرائب بنسبة الدخل والأرباح. وها نحن أولاء الآن نعرف نظام الضرائب التدريجي . ان هذه
الطرق الثلاث ظهرت تباعاً كأنها من مستلزمات العدالة وتطبيقها القاسي . أوليس هذا
مثلاً صارخاً على نسبية العدالة البشرية ؟ حقاً بأن العدالة لم تكن موجودة ولكنها
قد أصبحت .